تحليل واقع النوع الاجتماعي في حالات اللجوء:

وضع اللاجئات السوريات في لبنان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

عن الدراسة

أُجريت هذه الدراسة بتكليف من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية؛ حيث أُجريت الأبحاث في أواخر عام 2017 وأوائل عام 2018.

عن المؤلف

قامت مجموعة إبسوس IPSOS العالمية بكتابة هذا التقرير.

تحرير: راتشيل دور-ويكس (مستشارة، السلام والأمن والعمل الإنساني، هيئة الأمم المتحدة للمرأة - المكتب الإقليمي للدول العربية)

تصميم: dammsavage studio

أُعِد هذا التقرير بتمويل سخي من حكومة اليابان. وهو واحد من ثلاثة تقارير تتناول وضع اللاجئات السوريات تحت العناوين التالية: مسارات مختلفة، واقع واحد: فهم تأثير اللجوء على النساء السوريات المقيمات في العراق والأردن ولبنان؛ تحليل واقع النوع الاجتماعي في حالات اللجوء : وضع اللاجئات السوريات في العراق؛ تحليل واقع النوع الاجتماعي في حالات اللجوء : وضع اللاجئات السوريات في الأردن.

الاقتباس المقترح:

مجموعة «إبسوس»، (2018)، تحليل واقع النوع الاجتماعي في حالات اللجوء: وضع اللاجئات السوريات في لبنان؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات التابعة لها.

ISBN-13: 978-1-63214-151-4

© 2018 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. جميع الحقوق محفوظة.

دراسة بحثية

تحليل واقع النوع الاجتماعي في حالات اللجوء:

وضع اللاجئات السوريات في لبنان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
المكتب الإقليمي للدول العربية
القاهرة، نوفمبر/تشرين الثاني 2018

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

المحتويات

ملخص تنفيذي 4

نظرة عامة على الأزمة السورية في لبنان 6

نظرة عامة على النساء المشارِكات في هذه الدراسة 7

الحقوق والوضع القانوني في لبنان 9

الأمن الاقتصادي وضمان سبل العيش 11

دور المرأة في الأسرة والمجتمع 17

الأمن والسلامة 21

العلاقة مع المجتمعات المحلية المضيفة 24

الوعي العام بالخدمات الخاصة باللاجئين السوريين في لبنان والوصول إليها 28

العقبات التي تحول دون الوصول إلى عوامل التمكين المحتَملة 30

مصادر المعلومات عن الموارد والخدمات الإنسانية 33

الرعاية الصحية 36

الخلاصة 37

ملخص تنفيذي

دخلت الأزمة السورية عامها الثامن ومازالت موجات اللجوء القسري لمئات الآلاف من السوريين مستمرة. وقد دفع ذلك البلدان المجاورة، مثل لبنان، إلى استيعاب النازحين بمعدلات غير عادية، مما خلَّف أعباءً إضافية على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية المُثقَلة بالفعل بأعباء تفوق طاقتها.

وتشير التقديرات إلى أن عدد اللاجئين السوريين في لبنان يزيد عن مليون شخص، وإن كان هذا الرقم غير مؤكد حيث تعذَّر التحقق من دِقّته بسبب توقُّف تسجيل اللاجئين السوريين من قبل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في عام 2015 بناءً على طلب من السلطات الوطنية. ويعد ذلك مجرد واحد من حواجز اجتماعية واقتصادية وقانونية عديدة يواجهها اللاجئون السوريون في سعيهم إلى تلبية احتياجاتهم الأساسية، وكلها مجتمعة تضع غالبية اللاجئين السوريين (75%) في لبنان تحت خط الفقر (3.84 دولار أمريكي/5815.10 ليرة لبنانية للشخص الواحد في اليوم).[1]

وتشكِّل اللاجئات السوريات أكثر من نصف إجمالي عدد اللاجئين السوريين المقيمين في لبنان. وتزيد أوجه عدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي من احتمالات تعرُّض النساء والفتيات للخطر أثناء اللجوء، مثل التعرُّض أكثر من غيرهن للعنف البدني والجنسي، والاستغلال في المجالين العام والخاص. كما يسهم تغيير الأدوار التقليدية المنوطة بالجنسين، بما في ذلك ضرورة عمل المرأة خارج نطاق الأسرة المعيشية، في زيادة هذه المخاطر.
وفي هذا السياق، سعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تقييم تأثير الأزمة السورية على النساء والفتيات في لبنان، مع التركيز على فهم الطبيعة المتغيرة لديناميات النوع الاجتماعي وأدوار النساء ومسؤولياتهن وتجاربهن مع المساعدات الإنسانية ووصولهن إليها ومعاناتهن مع العنف. وباستخدام المعلومات التي تم جمعها من 503 ردًّا على دراسة استقصائية وخمس مقابلات متعمقة، أجريت جميعها مع اللاجئات السوريات، يُلقي هذا التقرير الضوء على وضع النساء والفتيات النازحات في لبنان.

وقد أشارت 79% من النساء اللائي تمت مقابلتهن إلى عجزهن عن تلبية احتياجاتهن الأساسية؛ إذ تلجأ الكثيرات منهن إلى آليات سلبية لتوفير احتياجاتهن مثل اقتراض الأموال. وكانت بعض آليات التكيُّف السلبية التي تبنتها هؤلاء النساء متعلقة بالأغذية، مثل تناول كميات أقل من الأطعمة المُغذية أو تقييد الاستهلاك الغذائي لأفراد الأسرة البالغين أو الإناث. وعلاوة على ذلك، ذكرت 21% من النساء إنهن يضطررن إلى إخراج أطفالهن من المدرسة، أو يعتمدن على الأطفال للمساهمة في دخل الأسرة المعيشية، أو كليهما (مما يؤثر على الصبيان في المقام الأول).

وأفادت 13% من النساء أنهن يعملن في الوقت الحالي، وغالبيتهن يعشن في أسر تعولها امرأة، فيما ذكرت 42% من النساء اللائي يعشن في أسر معيشية تعيلها الإناث عن رغبتهن في العمل بشكل أكبر مما هو عليه حاليًا، وأبدت نفس الرغبة 16% من النساء اللائي يعشن في أسر معيشية يعيلها ذكور. وكان الشعور السائد بين النساء اللائي تمت مقابلتهن في هذه الدراسة هو أن الحصول على عمل لائق ودخل كافٍ من شأنه توفير بيئة أفضل بكثير لهن ولأسرهن، كما يكتسي أهمية كبرى فيما يتعلق بضمان أمن أسرهن على المدى البعيد.

كما أشارت النساء إلى الصعوبات التي يواجهنها في سبيل الحصول على المساعدات الإنسانية، مثل صعوبة السفر للوصول إلى الخدمات، لا سيما بسبب القيود المفروضة على سفر النساء بمفردهن وعدم قدرتهن على تحمل تكاليف خدمات النقل الحيوية. وواقع الأمر أن هؤلاء النساء في كثير من الحالات لم يكنّ على دراية بوجود خدمات إنسانية، وخاصة برامج المساعدات الاقتصادية وإعانات الدخل، حيث بلغت الحاجة أشدها وبشكل واضح. وتحدثت النساء أيضًا عن وجود حاجة ماسة إلى المزيد من خدمات الصحة النفسية وضرورة تحسينها. وأشرن إلى أن إمكانية الوصول إلى الهواتف الجوالة محدودة، حيث أفادت أقل من ثلثهن (31%) بتمكنهن من الوصول بصورة منتظمة إلى الهواتف الجوالة بغرض الاستخدام الشخصي.

وذكرت النساء إن العنف ضد المرأة يعد أمرًا شائعًا في حياة النازحات السوريات في لبنان، وإن حوادث العنف في تزايد. وأفادت ما يقرب من نصف النساء اللائي تمت مقابلتهن (45%) بأن العنف ضد النساء يمثِّل إحدى المشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في لبنان، وأشارت 37% منهن إلى ارتفاع معدلات العنف منذ اندلاع الأزمة السورية.[2]

1 UNHCR, UNICEF, WFP, 2017, Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon. https://reliefweb.int/report/lebanon/vasyr-2017-vulnerability-assessment-syrian-refugees-lebanon

2 إعمالاً لنهج "لا ضرر ولا ضرار"، لم يتم سؤال النساء اللواتي تمت مقابلتهن بشكل مباشر عما إذا كُنّ قد تعرضن للعنف المنزلي أو الجنسي.

وتطرَّقت المناقشات إلى مسألة العنف الجنسي، وبالبحث في أماكن وقوع حوادث العنف ضد المرأة، تبيَّن أن أكثر أشكال العنف شيوعًا تقع في الغالب في 'المجال الخاص' أو المجال المنزلي داخل البيوت.
وأشارت بعض النساء إلى أن الخوف الفعلي والمتصوَّر من التعرُّض للعنف من جانب المجتمع المُضيف ومجتمع اللاجئين غالباً ما يعزلهن داخل أسرهن المعيشية، ومن ثم يمنعهن من الوصول إلى الخدمات المتاحة. ويتفاقم هذا الخوف على حدٍّ قولهن بسبب عدم ارتياح الأزواج وغيرهم من أفراد الأسرة الذكور إزاء مسألة السماح للنساء والفتيات بالسفر بمفردهن، حتى في محيط المجتمعات المحلية المجاورة.

وعندما طُلب من النساء إجراء مقارنة بين دورهن في الحياة العامة والخاصة حاليًا وقبل اللجوء، ذكرت غالبيتهن (83%) إنهن يضطلعن حاليًا بدور أكبر في نطاق أسرهن ومجتمعهن، وإن هناك بعض القبول لقيادة المرأة ومشاركتها في الحياة العامة. وفي حين تباينت الآراء حول كون الأدوار والمسؤوليات المتزايدة للمرأة في المجالين العام والخاص تغييرًا إيجابيًّا أم سلبيًّا، تحدثت الفتيات الشابات بشكل إيجابي عن التغييرات التي شهدنها والفرص التي لم تكن متاحة لهن في السابق.

تقدِّم الدراسة صورة واضحة للتحديات التي تواجهها الأُسر والأفراد النازحين والأثر المضاعف الذي يخلّفه التمييز بين الجنسين. ولمواجهة ذلك، وفي ظل استمرار تداعيات الأزمة على النساء والفتيات في جميع أنحاء المنطقة، ينبغي أن تتعامل تدابير الاستجابة بجدية مع ضرورة وضع برامج تراعي الفوارق بين الجنسين للتخفيف من هذه المخاطر وتمكين النساء من تلبية احتياجاتهن اليومية وبعيدة المدى على حدٍّ سواء. وتحقيقًا لهذه الغاية، يقدم التقرير التوصيات التالية:

1. العمل على **إعطاء الأولوية لوصول المرأة إلى الخدمات وتمكين المرأة في النهج المتَّبع في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في برامج المساعدة الإنسانية وتعزيز القدرة على الصمود؛** وذلك من خلال ضمان معالجة البرامج لقضايا وصول المرأة (المساواة في الوصول إلى الخدمات)، مع التصدي للتمييز وأوجه عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي، ودعم القيادة النسائية مع تقديم الخدمات، وبذل الجهود من أجل بناء حوار هادف حول أوجه عدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي ومنع العنف والدعوة إلى تشجيع إجراء إصلاحات قانونية تقوم على المساواة بين الجنسين؛

2. زيادة **وصول اللاجئات السوريات إلى خدمات التوظيف والموارد المالية، واستهداف النساء اللاجئات في برامج توفير سبل العيش.** ويعد ضمان حصول النساء والفتيات على 30% على الأقل من فرص كسب الرزق العتبة الدنيا لإظهار الالتزام والدعم لتمكين المرأة وتعافيها؛

3. مواصلة **دعم وتوفير فضاءات تفاعلية آمنة للاجئات السوريات من أجل الاجتماع والتواصل وخلق الصداقات،** ليس بوصفها استراتيجية للتمكين فحسب، ولكن أيضًا لتعزيز الإبلاغ عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، والاستفادة من خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وفي نطاق هذه الفضاءات، يتعين زيادة توافر خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والارتقاء بجودتها؛

4. مواصلة العمل على **تبادل المعلومات وإذكاء الوعي بشأن الخدمات المتاحة،** واتباع نُهُج تعتمد على التكنولوجيا إلى جانب نُهُج تقوم على الاتصال المباشر؛

5. تعزيز **المساءلة عن العنف ضد المرأة،** ودعم جهاز القضاء ووزارة الداخلية للتحقيق في حالات العنف ضد المرأة داخل مجتمع اللاجئين وملاحقة مرتكبيه؛

6. الإقرار بوجود ارتباط إيجابي بين قوة الحركات والمنظمات النسائية وإقامة مجتمعات تسودها المساواة بين الجنسين، **والاستثمار في المنظمات (السورية واللبنانية) التي تقودها النساء** كمحرك رئيس لتحقيق المساواة الاجتماعية على المديين القريب والبعيد.

52%

من اللاجئين السوريين في لبنان هم من النساء.

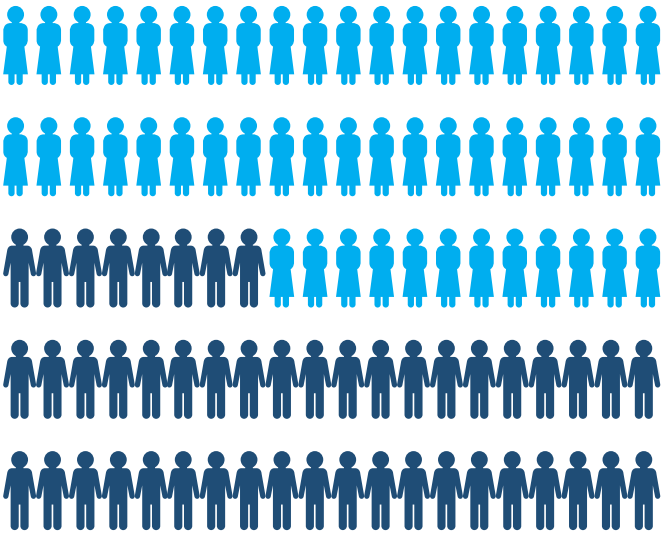

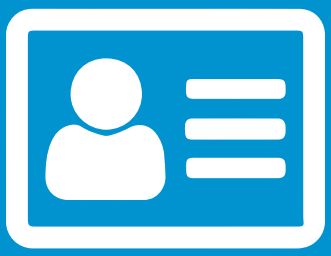

86% من اللاجئات مسجلات لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و**11%** لديهن تصريح إقامة.

83% من النساء يضطلعن حاليًا بدور في عملية صنع القرار يفوق ما كان عليه دورهن قبل اللجوء.

أشارت **79%** من اللاجئات إلى معاناتهن من انعدام الأمن الاقتصادي باعتباره أحد شواغلهن الرئيسية. **1%** فقط منهن يمتلكن تصريح عمل، وإن كان **13%** يشغلن وظائف، ويعيش غالبيتهن في أسر معيشية تعيلها إناث.

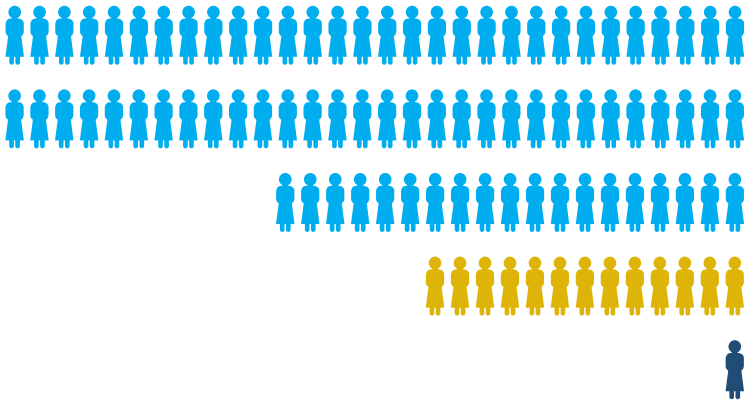

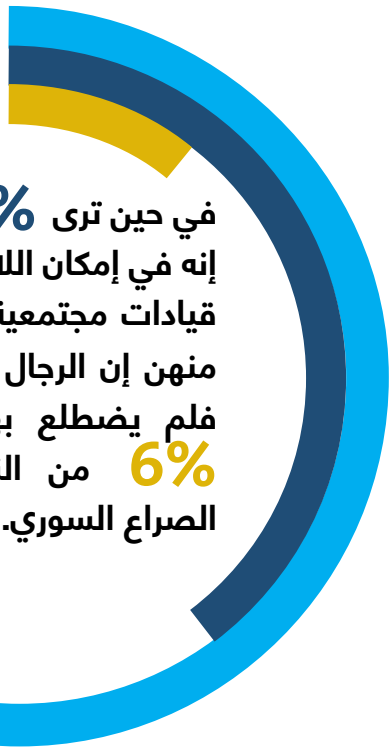

في حين ترى **42%** من النساء إنه في إمكان اللاجئات أن يصبحن قيادات مجتمعية، وترى **53%** منهن إن الرجال سيقبلون بذلك، فلم يضطلع بهذا الدور سوى **6%** من النساء منذ بداية الصراع السوري.

ترى **37%** من النساء أن العنف المُمارس ضد المرأة قد زاد منذ اندلاع الأزمة السورية.

نظرة عامة على الأزمة السورية في لبنان

من بين البلدان المشمولة في هذه الدراسة، يستضيف لبنان العدد الأكبر من اللاجئين السوريين. ويعد وضع تقديرات دقيقة لأعدادهم أمرًا مستحيلاً في ظل قيام لبنان بتعليق تسجيل اللاجئين في عام 2015 حيث كان عددهم حينئذ يقدَّر بنحو 1 مليون لاجئ،[3] بيد أنه من المعروف أن اللاجئين السوريين في لبنان يتمركزون في بيروت وجبل لبنان والشمال وعكار (بما في ذلك طرابلس) وسهل البقاع والجنوب والنبطية، مع وصول الأعداد إلى ذروتها في منطقة البقاع.[4] وتمثّل الإناث نحو نصف عدد اللاجئين السوريين (52.5%).[5] وتتزايد نسبة الأُسر المعيشية التي تعيلها إناث في صفوف هذه الفئة السكانية. ووفقًا لتقييم الأمم المتحدة لجوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان لعام 2017، بلغت نسبة الأُسر المعيشية التي تعد النساء معيلها الرئيسي 19% في عام 2017 (مقابل 17% في عام 2016).[6]

وتجدر الإشارة إلى أن لبنان لم يوقّع على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين؛ ومن ثم، لا توجد به أي مخيمات رسمية لإيواء اللاجئين السوريين، الذين لاتعتبرهم الحكومة اللبنانية لاجئين بل تعتبرهم ‹نازحين›.[7] كما أن المخيمات غير الرسمية، التي لا تحظى بأية رعاية من جانب الحكومة اللبنانية أو أية جهة أخرى ويشار إليها في هذه الدراسة باعتبارها ‹مستوطنات عشوائية›، يجري تفكيكها بالقوة بشكل منتظم، مما يدفع سكان تلك المناطق إلى البحث عن مأوى بديل.[8]

وقد كان لتدفق اللاجئين إلى لبنان تأثير كبير على البلاد؛ إذ فقد لبنان 13,1 مليار دولار أمريكي بين عامي 2012 و2015 نتيجة للتراجع الاقتصادي. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الأزمة قد أدت إلى تفاقم أوضاع المواطنين اللبنانيين القابعين تحت خط الفقر وسقوط عدد آخر قوامه 170 ألف من اللبنانيين في براثن الفقر.[9] ويعد أغلب العمال السوريون في لبنان غير مهرة، مما يشكّل تهديدًا للبنانيين العاملين، لا سيما في قطاعي التشييد والزراعة.[10] ويجد العمال اللبنانيون غير المهرة أنفسهم عاجزين عن منافسة العمال السوريين الذين يقبلون العمل مقابل أجور زهيدة، حيث تسبب تزايد أعداد العمال السوريين في تدني الأجور بنسبة 60%.[11]

وتعد الفئات السكانية التي يتم استبعادها من سوق العمل هي أكثر الفئات اعتمادًا على الخدمات العامة.[12] وقد وضع ذلك مزيدًا من الضغوط على شبكة الخدمات الاجتماعية التي تخدم المستضعفين سواء من المواطنين اللبنانيين أو اللاجئين الفلسطينيين والسوريين.[13] كما دفع الحكومة والمجتمع الإنساني إلى بذل الجهود من أجل توسيع الخدمات والموارد لتشمل جميع الفئات الثلاث، بما في ذلك تمكين اللاجئين السوريين من الوصول إلى المزيد من الخدمات التي يحتاجونها.[14]

3 المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، البوابة الإلكترونية لتقاسم المعلومات بين الوكالات: استعراض إقليمي، على الرابط http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php.

4 المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، البوابة الإلكترونية لتقاسم المعلومات بين الوكالات: استعراض إقليمي

5 المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، البوابة الإلكترونية لتقاسم المعلومات بين الوكالات: استعراض إقليمي

6 برنامج الأغذية العالمي، تقييم جوانب الضعف، ص 68

7 يوجد في لبنان 12 مخيمًا للاجئين الفلسطينيين أقيموا بعد حرب 1948. المصدر: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (أونروا)، "أين نعمل: لبنان"، 2014، https:// www. unrwa.org/where-we-work/Lebanon

8 Barrett Limoges, "Thousands of Syrians face eviction from Lebanon camps," Al-Jazeera News, April 16, 2017, http://www. aljazeera.com/indepth/features/2017/04/thousands-syri¬ans-face-eviction-lebanon-camps-170415042553730.html.

9 Thomas James Jacobs and Eric Le Borgne, "Lebanon - Promoting Poverty Reduction and Shared Prosperity : Systematic Country Diagnostic" The World Bank, 2016, http://docu¬ments.worldbank.org/curated/en/951911467995104328/Lebanon-Promoting-poverty-reduction-and-shared-prosperity-systematic-country-diagnostic

10 ILO, "Assessment of the Impact of Syrian Refugees in Lebanon and Their Employment Profile," 2013.

11 Food and Agriculture Organization of the United Nations,"Agricultural Livelihoods and Food Security Impact Assessment and Response Plan for the Syria Crisis in the Neighbouring Countries of Egypt, Iraq, Jordan, Lebanon and Turkey," 2013, http://www.fao.org/emergencies/resources/ documents/resources-detail/en/c/173889/.

12 Midgley and Eldebo.

13 الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة، خطة الاستجابة للأزمة في لبنان: 2017-2020، ص8

14 الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة، خطة الاستجابة للأزمة في لبنان: 2017-2020، ص5

نظرة عامة على النساء المشارِكات في هذه الدراسة

دراسة كمّية

شملت الدراسة التي أُجريت في لبنان 503 لاجئة سورية تم اختيارهن لتمثيل عدد كبير من اللاجئين السوريين من حيث التوزيع الجغرافي والسن في وقت الدراسة. ويرد في الملحق المنهجي مزيد من التفاصيل حول تحديد العينات اللازمة للدراسة.

- وقد تم تقسيم العينة إلى طبقات عن طريق الفرز الجغرافي لتتماشى مع المعلومات المتوفرة حاليًا عن اللاجئين السوريين في لبنان؛ حيث يعيش 30% منهم في بيروت وجبل لبنان، و35% في البقاع، و25% في الشمال وعكار، و10% في الجنوب والنبطية.
- وكان غالبيتهن متزوجات ويعشن مع شركائهن (79%)، على الرغم من أن بعضهن كان لديهن شريك يعيش في مكان آخر (5%)، أو كُن مطلقات (2%)، أو أرامل (7%). وبلغت نسبة العازبات 7%، وتزيد تلك النسبة بين الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و24 عامًا لتصل إلى 15%.
- وأفادت معظم النساء بأن أزواجهن هم من يعيل أسرهن المعيشية (60%)، فيما ذكرت 15% منهن إنهن عائل الأسرة، وأفادت 11% بأنهن وأزواجهن يشتركون في إعالة الأسرة. وكانت معظم النساء اللائي ذكرن إن والديهن هما من يتولى إعالة أسرهن (7%) من الشابات غير المتزوجات.
- وحسبما ذكرت النساء فإن الحجم الكلي لأسرهن المعيشية يبلغ في المتوسط ستة أعضاء، بمن فيهم النساء أنفسهن. ولأغراض هذه الدراسة، تُعرَّف 'الأسرة المعيشية' على أنها أفراد الأسرة أو الأقارب الذين يشتركون في المسكن والمأكل. وثمة تباين كبير ظهر من خلال مجموعة من الأسر المعيشية المكوّنة من فرد واحد إلى خمسة عشر فردًا.

30% في بيروت وجبل لبنان، و**35%** في البقاع، **25%** في الشمال وعكار، و**10%** في الجنوب والنبطية.

4% هن من الحاصلات على شهادة جامعية، و**12%** على التعليم الثانوي أو الجامعي، و**58%** على التعليم الابتدائي، و**30%** على أقل من التعليم الابتدائي، و**21%** هن من الأميات.

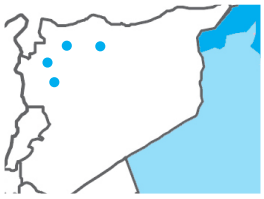

24% من حلب، و**18%** من حمص، و**12%** من حماة، و**11%** من إدلب، و**9%** من الرقة.

وكان متوسط عدد المعالين في سن المدرسة لكل أسرة معيشية ثلاثة، حيث تراوح المدى من صفر إلى تسعة. وكان عدد المعالين في بيروت (1) أقل بدرجة كبيرة عنه في البقاع والجنوب والنبطية (3) أو الشمال وعكار (4).

وقد أكملت معظم النساء تعليمهن الابتدائي (58%)، فيما بلغت نسبة النساء اللائي لم يكملن تعليمهن الابتدائي 30% وبلغت نسبة الأُميات 21%. كما بلغت نسبة النساء اللائي أكملن تعليمهن الثانوي أو ما بعد الثانوي 12%، وبلغت نسبة الحاصلات على شهادة جامعية 4%.

وقد أُتيحت لثلث النساء (31%) إمكانية الوصول بصورة منتظمة إلى هاتف محمول لاستخدامهن الشخصي، فيما ذكرت 42% منهن إن لديهن إمكانية الوصول بصورة منتظمة إلى هاتف مشترك، فيما أشارت 27% منهن إلى تعذُّر وصولهن إلى الهواتف. ويعد ذلك تناقضا صارخا لبيانات عام 2016 التي تشير إلى "امتلاك جميع أسر اللاجئين السوريين لهاتف جوال واحد على الأقل، وأن معظمهما هواتف ذكية" [15]—مما يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين الجنسين فيما يتعلق بالوصول إلى الهواتف الجوالة واستخدامها.

وفي غضون الأشهر الستة السابقة لتاريخ الدراسة، وصلت 15% من النساء إلى لبنان، فيما وصلت 13% منذ ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، ووصلت 34% منذ ثلاث إلى خمس سنوات، ووصلت 38% قبل أكثر من خمس سنوات.

وأشارت 86% من النساء إلى أنهن مسجلات لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد شكّلت النساء الموجودات في الجنوب والنبطية (94%) وكذلك في الشمال وعكار (94%) أعلى نسبة للاجئات المسجلات لدى المفوضية، مقابل 85% في منطقة سهل البقاع و76% في بيروت وجبل لبنان. كما أبلغت النساء اللائي يعشن في مستوطنات عشوائية واللائي يعشن في مستوطنات رسمية[16] عن نفس معدل التسجيل. وعلاوة على ذلك، أشارت 27% من النساء إلى حملهن بطاقة هوية سورية، وبلغت نسبة اللاجئات الحاصلات على تصريح إقامة 11% وهي نفس نسبة حاملات جواز السفر. ولأغراض هذه الدراسة، تشير المستوطنات الرسمية إلى الهياكل الدائمة مثل المنازل أو المباني السكنية الموجودة في المجتمعات المضيفة، خارج المخيمات العشوائية التي تم وضعها.

15 Reem Talhouk, Sandra Mesmar, Anja Thieme et al, "Syrian Refugees and Digital Health in Lebanon: Opportunities for Improving Antenatal Health," CHI'16 Conference on Human Factors in Computing Systems, San Jose CA, 2016, https://www.microsoft.com/en-us/research/wp-content/ uploads/2016/07/p331-talhouk.pdf.

16 لأغراض هذه الدراسة، فإن المستوطنات الرسمية هي بنية دائمة مثل المنازل أو المباني السكنية في المجتمعات المضيفة، تقع خارج المخيمات غير الرسمية التي تم تطويرها.

وقد جاءت أكبر مجموعة من النساء اللائي شملهن الاستطلاع من حلب (24%)، بينما بلغت نسبة النساء القادمات من حمص (18%) وحماه (2%) وإدلب (11%) والرقة (9%).

دراسة نوعية

شملت الدراسة النوعية مقابلات مستفيضة أُجريت مع خمس نساء يعشن في جبل لبنان، تم اختيارهن لتمثيل جملة من الظروف بناءً على السن، والتعليم، والحالة الاجتماعية، وعدد وعمر المعالين. وفيما يلي بعض المشارِكات:[17]

- هديل: أم مطلقة تبلغ من العمر 48 عامًا، وتعيش مع أطفالها الثلاثة وأحفادها الثلاثة في شقة مكونة من غرفة نوم واحدة في شمال شرق بيروت. وهي حاصلة على الشهادة الابتدائية ويبلغ دخل الأسرة 700 دولار أمريكي شهريًا. وصلت هديل إلى لبنان في عام 2012.
- تالا: امرأة أكملت تعليمها الابتدائي وتبلغ من العمر 27 عامًا، تعيش مع زوجها وأطفال الثلاثة في شقة مكونة من غرفتي نوم في شمال شرق بيروت. يبلغ دخل أسرتها 1100 دولار أمريكي شهريًا، وقد وصلت إلى لبنان في عام 2014.
- ريما: أم متزوجة تبلغ من العمر 35 عامًا ولديها طفلان. وهي تعيش مع زوجها وطفليها في شقة مكونة من غرفة نوم واحدة في شمال شرق بيروت. ريما حاصلة على تعليم ثانوي ويبلغ دخل الأسرة 800 دولار أمريكي شهريًا. وقد وصلت إلى لبنان في عام 2014.
- حنان: أم متزوجة تبلغ من العمر 23 عامًا ولديها طفلين حاصلين على تعليم ابتدائي، وتعيش مع زوجها وطفليها في شقة مكونة من غرفة نوم واحدة في شمال بيروت. ويبلغ دخلها الشهري 600 دولار أمريكي. وقد وصلوا إلى لبنان في عام 2012.
- زينة: امرأة عزباء تبلغ من العمر 26 عامًا، تعيش في جنوب بيروت مع 11 من أفراد الأسرة، من بينهم 6 أطفال و5 أشخاص بالغين. تخرجت زينة من الجامعة وحصلت على شهادة في الأدب الإنجليزي في سوريا، وجاءت إلى لبنان في عام 2015. يبلغ دخل أسرتها 400 دولار أمريكي شهريًا.

17 تم تغيير جميع الأسماء

الحقوق والوضع القانوني في لبنان

دأب لبنان على انتهاج سياسة الحدود المفتوحة تجاه دخول السوريين ملتمسي اللجوء، وتوفير المأوى والحماية لهم داخل حدوده.

وللبقاء بشكل قانوني داخل لبنان، يتعين على اللاجئين السوريين التسجيل لدى مكتب الأمن العام في لبنان، وهي عملية مكلِّفة وقد تستغرق وقتًا طويلاً، وفقًا لما تؤكده البيانات الثانوية وهذه الدراسة. ويتطلب التسجيل أن يقدِّم اللاجئون وثيقة هوية سارية، وقسيمة دخول رسمية إلى لبنان، وتعهُّد سكن يثبت محل الإقامة، بالإضافة إلى سداد رسوم قدرها 200 دولار أمريكي (رسوم التسجيل والتجديد السنوي).[18] وفي 6 مايو/أيار 2015، علَّقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تسجيل اللاجئين نزولاً على طلب الحكومة اللبنانية،[19] مما أدى إلى وجود قرابة 500 ألف شخص مقيمين في لبنان دون حيازة الأوراق اللازمة للحصول إلى الخدمات الحكومية أو تلك التي تقدمها الأمم المتحدة، وفقًا لتقديرات الحكومة.[20]

وفي فبراير/شباط 2017، في خطوة نالت استحسانًا وترحيبًا، أسقطت الحكومة رسوم الإقامة السنوية البالغة 200 دولار أمريكي عن اللاجئين السوريين في لبنان، مشترطة أن يكونوا قد سُجِّلوا لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قبل 1 يناير/كانون الثاني 2015، أو حصلوا على الإقامة بموجب شهادة المفوضية مرة واحدة على الأقل في عام 2015 أو 2016.[21]

«معظم اللاجئين السوريين أوراقهم لا تُجدد، على الرغم من حيازتهم أوراقًا قانونية تكفل إقامتهم في لبنان. ويرجع ذلك أساسًا إلى قيود الميزانية وعدم وجود ضامنين.» - تالا

وقد وجدت هذه الدراسة أن 14% من اللاجئات السوريات اللائي تمت مقابلتهن لم يكن لديهن بطاقات الهوية الصادرة عن المفوضية. وبالنسبة للنساء اللائي وصلن في الفترة ما بين يناير/كانون الثاني 2015 ويونيو/حزيران 2017، فلم يكن لدى 25% منهن بطاقات هوية المفوضية. ومن بين النساء اللائي وصلن في الأشهر الستة الماضية، أفادت 8% فقط منهن بعدم حيازتهن بطاقات هوية صادرة عن المفوضية. وأشار ربعهن (27%) إلى معرفتهن بأشخاص لا يملكون الوثائق اللازمة للعيش في لبنان. بيد أنه ثمة تباين كبير فيما بين المناطق، كما هو مبين في الشكل (1) أدناه. كما أنه من المرجح أن يكن النساء اللائي وصلن خلال الأشهر الستة الماضية على معرفة بشخص لا يمتلك الوثائق اللازمة للعيش في لبنان (64%) مقارنة مع النساء اللائي وصلن قبل يونيو/حزيران 2017 (20%).

18 Human Rights Watch, "Lebanon: Residency Rules Put Syrians at Risk," January 12, 2016, https://www.hrw.org/ news/2016/01/12/lebanon-residency-rules-put-syrians-risk.

19 المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، البوابة الإلكترونية لتقاسم المعلومات بين الوكالات: استعراض إقليمي

20 Human Rights Watch, "Lebanon: New Refugee Policy a Step Forward," February 14, 2017, https://www.hrw.org/news/2017/02/14/lebanon-new-refugee-policy-step-forward.

21 Human Rights Watch, "Lebanon: New Refugee Policy a Step Forward," February 14, 2017, https://www.hrw.org/news/2017/02/14/lebanon-new-refugee-policy-step-forward.

35% فقط من النساء لديهن دخل متأتٍ من العمل مقابل أجر. 13% فقط يعملن بشكلٍ أو بآخر، فيما أبدت 42% من النساء المعيلات رغبتهن في العمل بشكل أكبر مما يعملن حاليًا.

لم يكن لدى 45% من النساء ما يكفي من المال للعيش، و10% لم يكن لديهن المال الكافي لتأمين مأوى مناسب، و6% لم يكن لديهن المال الكافي للحصول على كفايتهن من الغذاء، و3% لم يكن لديهن المال الكافي للحصول على كفايتهن من المياه.

الشكل (1):

النساء اللائي يعرفن أشخاصًا يعانون من مشاكل في التوثيق

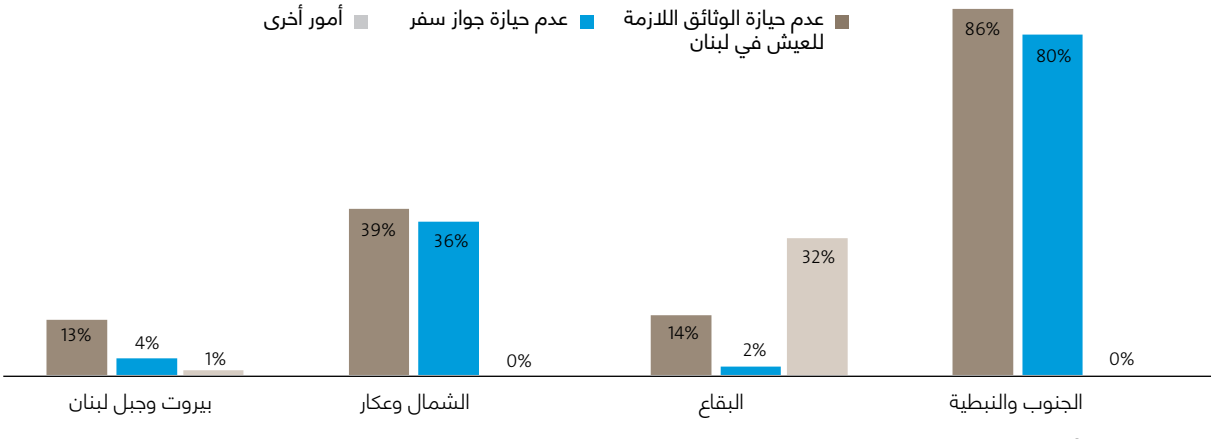

وفي إطار جهودها لدعم اللاجئين، وضعت الحكومة اللبنانية تشريعات محلية تسمح للاجئين بالتسجيل في الجامعات اللبنانية وتتيح لهم إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية المدعومة عند التسجيل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[22،23]

وبالإضافة إلى ذلك، في وقت كتابة هذا التقرير، سُمح للاجئين السوريين بالعمل في ثلاثة من قطاعات الاقتصاد— الزراعة والبناء والنظافة.[24] ووفقًا للتقرير السنوي لعام 2015 الصادر عن وزارة العمل اللبنانية، تم في عام 2014 منح السوريين 1,102 تصريح عمل جديد و1,048 تصريح عمل متجدد.[25] ولكن حتى في القطاعات المسموح بها، لا يزال من الصعب على اللاجئين السوريين الحصول على تصريح عمل بسبب شرط كفالة الشركة، في حين أن الكفالة يتم منحها فقط في حال وجود ضرورة لذلك ومسوغات يمكن تقديمها إلى مكتب الأمن العام.[26،27] كما أنه أمر يستغرق وقتًا طويلاً وينطوي على الكثير من التعقيدات البيروقراطية ويعد مكلفًا بالنسبة لأرباب العمل؛ إذ تبلغ تكلفته 240,00 ليرة لبنانية (نحو 159 دولارًا أمريكيًا).[28] وعلاوة على ذلك، فإنه لا يُسمح بالحصول على تصاريح العمل إلا للاجئين غير المسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين؛[29] مما يترك خيارين لا ثالث لهما: إما العمل القانوني أو الحصول على المساعدات/الالتحاق بالمدارس والحصول على الرعاية الصحية المدعومة حكوميًّا.

"زوجي لديه تصريح عمل، ولكن لا يمكن تجديده، لا يمكننا تجديده الآن، وليس لدينا ما يكفي من المال وليس لدينا كفيل". — حنان

22 Goleen Samari, "Syrian Refugee Women's Health in Lebanon, Turkey, and Jordan and Recommendations for Improved Practice." World Medical & Health Policy. 2017;9(2):255-274.

23 George Sadek, "Legal Status of Refugees: Egypt, Jordan, Lebanon, and Iraq," Library of Congress, 2013, https://www. loc.gov/law/help/refugees/legal-status-refugees.php

24 Stand and Deliver: Urgent action needed on" commit¬ments made at the London Conference on year on," The Danish Refugee Council, January 20, 2017, https://i.stci.uk/ sites/default/files/libraries/Stand%20and%20Deliver%20 digital.pdf

25 الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة، خطة الاستجابة للأزمة في لبنان: 2017-2020، يناير/كانون الثاني 2017، http:// www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2017/01/Lebanon-Crisis-Response-Plan-2017-2020.pdf

26 Rasha Faek, "Little Hope of Jobs for Syrians in Lebanon and Jordan," Al Fanar Media, February 25, 2017, https://www.al-fanarmedia.org/2017/02/lebanon-jordan-syrians-face-bleak-employment-future./

27 UNHCR, "Syrian Refugees in Lebanon: Government Policy and Protection Concerns," http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2014_2019/documents/droi/dv/94_restrict¬edbriefingnote_/94_restrictedbriefing-note_en.pdf

28 المديرية العامة للأمن العام، الرسوم القانونية لاستخدام الخدم والعمال، http://www.general-security.gov.lb/ar/posts/168

29 يجب على السوريين المسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين التوقيع على تعهدات تفيد أنهم لن يعملوا في لبنان.

الأمن الاقتصادي وضمان سبل العيش

أفادت أكثر من ثلاثة أرباع (79%) اللاجئات السوريات في لبنان بأنهن غير قادرات على تلبية الاحتياجات الأساسية لأنفسهن أو لأسرهن المعيشية أو كليهما. وأبدت جميع النساء اللائي شاركن في المقابلات النوعية رغبتهن في العمل لدعم أسرهن، حيث اضطررن في كثير من الأحيان إلى تقديم تضحيات أو اقتراض المال من أجل البقاء.

وعندما سُئلت النساء عن التحدي الأكبر الذي يواجهنه، أجبن بأنه ليس لديهن ما يكفي من المال للعيش (45%) ولا تأمين سبل العيش الرئيسية مثل إيجاد مأوى مناسب (10%)، ولا ما يكفي من الغذاء (6%)، ولا ما يكفي من المياه (3%). ويتفق ذلك مع الأرقام الواردة في التقييمات السابقة لجوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان.[30]

"لا أحتاج سوى العمل. فالعمل هو الذي يسمح لك بالحفاظ على كرامتك واحترامك لذاتك." — هديل

الدخل وفرص العمل

وجدت هذه الدراسة أن 1% فقط من اللاجئات السوريات يمتلكن تصريحًا للعمل، وإن كان 13% منهن ذكرن إنهن يعملن بدوام كامل أو جزئي. وقالت 35% منهن إن أسرهم المعيشية تتحصل على دخل نظير عملهن أو غيرهن من أفراد الأسرة مقابل أجر. وبشكل عام، كانت النساء اللائي يعشن في أسر معيشية تعيلها نساء أكثر عرضة بنسبة 30% للعمل بدوام كامل أو جزئي من النساء اللائي يعشن في أسر معيشية يعيلها ذكور (8%). كما أبدت 42% من النساء اللائي يعشن في أسر معيشية تعيلها إناث رغبتهن في العمل بشكل أكبر مما يعملن في الوقت الحالي، مقابل 16% من النساء اللائي يعشن في الأسر التي يعيلها رجال.

ويبلغ الحد الأدنى القانوني للأجور في لبنان 450 دولار أمريكي شهريًا. وقد ذكرت أكثر من ثلثي النساء (68%) في هذه الدراسة إن دخل الأسرة الشهري أقل من 500 دولار أمريكي. وتباينت الدخول بصورة كبيرة من منطقة جغرافية إلى أخرى: ففي الجنوب والنبطية وسهل البقاع، كانت نسبة النساء اللائي يعشن بأقل من 500 دولار شهريًا (80% و97% على التوالي) أكثر منها في بيروت وجبل لبنان (52%) والشمال وعكار (42%).

ولا غرابة في ذلك بالنظر إلى أن الدخل المتأتي من العمل نظير أجر، المعرَّف هنا بأنه العمل مدفوع الأجر بدوام كامل، تبيَّن أنه أكثر شيوعًا في بيروت وجبل لبنان عنه في مناطق أخرى في البلاد، كما هو مبيَّن في الشكل (2) أدناه.

30 برنامج الأغذية العالمي، "تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان"، 2016، ديسمبر/كانون الأول 2016، http:// doc-uments.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp289533.pdf?_ga=2.85364313.1546748911.1506 /106105- 1750603342.1502915762

الشكل (2):
مصادر الدخل الرئيسية

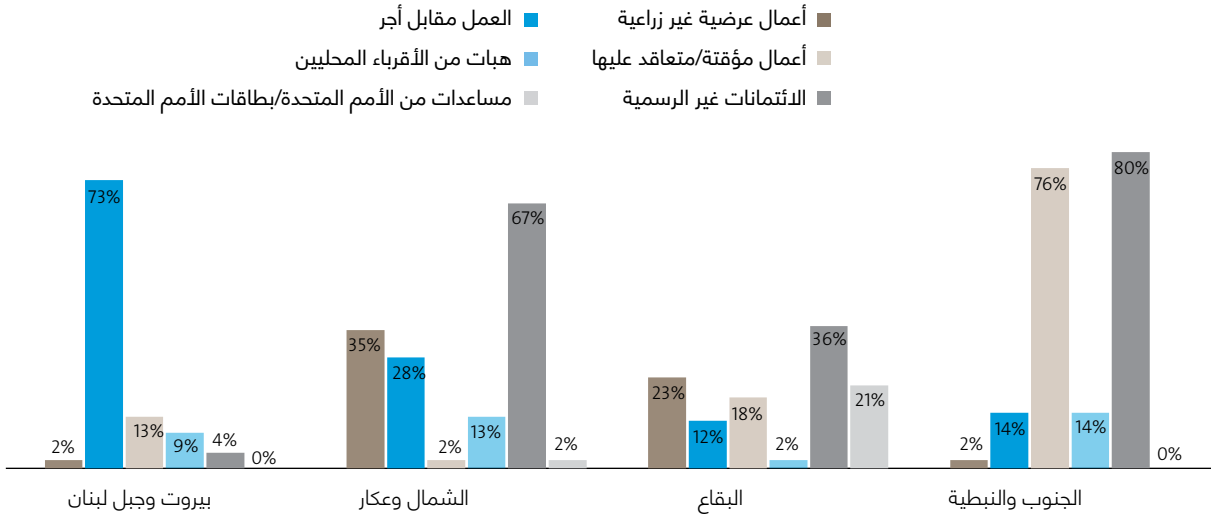

كان دخل الأسرة من الأعمال المؤقتة أو التعاقدية أكثر شيوعًا في المناطق الريفية (24% مقابل 14% في المناطق الحضرية) وفي المناطق التي تقل فيها نسبة العمالة المدفوعة الأجر (76% في الجنوب والنبطية و18% في البقاع، مقابل 13% في بيروت وجبل لبنان و2% في البقاع). وكان الدخل المتأتي من الائتمانات غير الرسمية أكثر شيوعًا بين الأسر المعيشية التي تعيلها إناث، حيث أفادت 17% منهن بالاعتماد عليها كمصدر رئيسي للدخل مقابل 9% من الأسر المعيشية التي يعيلها ذكور.

وعلى الرغم من الرغبة المعلنة لدى العديد من النساء في الحصول على فرص عمل أكبر، فإن عددًا قليلاً للغاية من النساء (15%) كُن على دراية بمساعدات التوظيف المتاحة، ولم يصل إلى هذه الخدمات سوى 3% فقط منهن— فيما يعد أدنى مستوى للوعي بوجود تلك الخدمات والوصول إليها في هذه الدراسة. وأشارت 12% من النساء إلى عجزهن عن الوصول إلى خدمات مساعدات التوظيف رغم رغبتهن في الاستفادة منها، ومن المرجح أن يكنّ من النساء اللائي عبّرن عن رغبتهن في العمل بصورة أكبر.

وخلال المقابلات النوعية، أعربت جميع النساء عن زيادة الصعوبات المالية منذ مجيئهن إلى لبنان وعبَّرن عن رغبتهن في العمل حتى يتمكنَّ من إعالة أسرهن. كما ذكرن إنهن يبحثن عن عمل لكنهن فشلن في العثور على أي فرص للعمل، مما يشير إلى أهمية مساعدات التوظيف الموجهة للنساء. وأشار بعضهن إلى علمهن بوجود برامج تقدم تدريبات حرفية للنساء، مما يتيح لهن التحصُّل على دخل من إنتاج المصنوعات اليدوية.

"إنه أمر بالغ الصعوبة أن تطلب المال من شخص غريب عنك تمامًا أو من شخص لا تعرفه جيدًا. لذلك، فإن إيجاد وظيفة يعد أمرًا أساسيًّا لبقائنا" - ريما

وقد أبلغت النساء عن حدوث تغيرات في المسؤوليات المدِرَّة للدخل داخل أسرهن المعيشية نتيجة اللجوء، حيث ذكرت العديد منهن إنهن أو غيرهن من النساء في أسرهن المعيشية يبحثن عن عمل لأول مرة. ومن بين النساء اللائي أبلغن عن عدم قدرتهن على تلبية الاحتياجات الأساسية، أفادت نحو واحدة من كل ستة (16%) بأن واحدة من أفراد الأسرة الإناث لم يسبق لها العمل من قبل، وأشارت خُمسهن (18%) إلى أن أحد أفراد الأسرة البالغين يبحث عن عمل في مكان مختلف، فيما ذكرت 6% منهن إن أحد أفراد الأسرة المعيشية قد قبل بوظائف غير عادية، أو عالية المخاطر، أو مهينة اجتماعيًّا. واعتمدت الغالبية، أي خمسهن (20%)، على الأطفال دون السن القانونية لزيادة دخلهن، مما يشير إلى أن الأطفال يشعرن بالخزي الاجتماعي بدرجة أقل من النساء وخيارات العمل المتاحة أمامهم أكبر مقارنة بالخيارات المتاحة للنساء.

المساعدات النقدية والغذائية

يعتمد اللاجئون السوريون في لبنان بشكل كبير على المساعدات الغذائية. بيد أن انعدام الأمن الغذائي قد تفاقم تدريجيًّا بمرور السنين، حيث قفزت نسبة اللاجئين السوريين في لبنان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي من 68% في عام 2013 إلى 89% في عام 2015، و93% في عام 2017.[31] وفي صفوف تلك الفئة السكانية، تواجه الأسر المعيشية التي تعيلها إناث أقصى درجات انعدام الأمن الغذائي، حيث تعاني 96% من الأسر من انعدام الأمن الغذائي وفقًا لما جاء في خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية، وتعيش 61% دون وجود أفراد عاملين في الأسرة.[32]

وفي هذه الدراسة، في جميع الأسر المعيشية، لم يتم الإبلاغ عن الدخل المتأتّي من المساعدات باعتباره مصدرًا رئيسيًّا لدخل الأسرة. وقد أفادت 15% فقط من النساء بأن المساعدات كانت مصدر دخل رئيسي لأسرهن المعيشية خلال الأيام الستين الماضية. وكانت نسبة الاعتماد على الدخل المتحصل من المساعدات أعلى في المناطق الريفية، حيث أفادت 25% بأن المساعدات الإنسانية تعد مصدرًا رئيسيًّا للدخل، وكذلك في البقاع حيث ارتفع العدد إلى 34%.

ومن بين الخدمات المتاحة، ازداد عدد النساء اللائي على علم بوجود المساعدات الغذائية (74%)، وازداد عدد النساء اللائي استفدن من هذه الخدمات (45%) على نحو أكبر من أي مساعدة أو خدمة أخرى. ومع ذلك، فثمة اختلافات كبيرة في درجة الوعي بهذه الخدمات والوصول إليها بين الفئات السكانية الرئيسية. فما زالت التفاوتات الجغرافية قائمة، كما هو مبين في الشكل (3) أدناه. ففي المناطق الحضرية، حصلت أكثر من ثلث النساء (38%) على المساعدات الغذائية، مقابل ما يزيد عن نصف (55%) النساء في المناطق الريفية.

الشكل (3):

الوعي بوجود مساعدات غذائية والوصول إليها

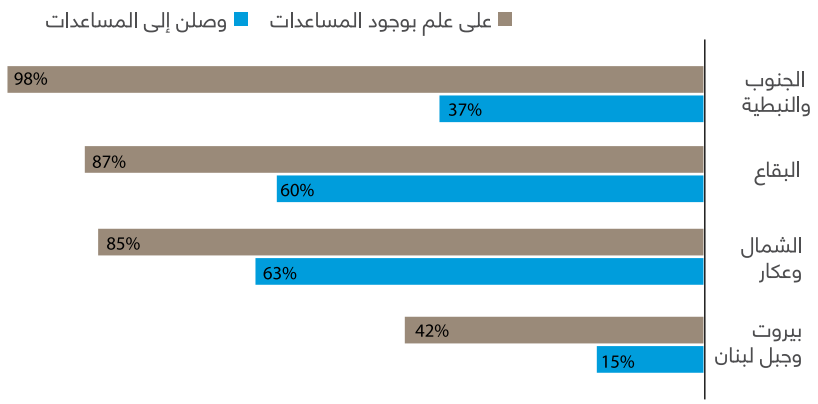

يرتبط وصول اللاجئين إلى المساعدات الغذائية بالوقت الذي انقضى على وصولهم إلى لبنان: قرابة نصف اللاجئين الذين وصلوا إلى لبنان منذ ثلاث إلى خمس سنوات قد حصلوا على خدمات المعونة الغذائية (55%)، ولكن هذه النسبة تراجعت لتصبح 28% من أولئك الذين قضوا في لبنان مدة تقل عن ثلاث سنوات. وفي المقابلات النوعية التي أُجريت، ذكرت بعض النساء إنهن تلقين معونات غذائية في وقت ما أثناء إقامتهن في لبنان، غير أن أي منهن لم تعد تحصل على تلك المعونات بعد ذلك الوقت. وأظهرت المقابلات أن ثمة التباس حول كيفية وصولهن إلى المساعدات الغذائية وسبب بدايتها وتوقفها.

31 الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة، خطة الاستجابة للأزمة في لبنان: 2017-2020، ص72

32 الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة، خطة الاستجابة للأزمة في لبنان: 2017-2020، ص72، 103

”قضينا يومًا كاملاً في مكتب الأمم المتحدة، حيث أجروا معنا مقابلة، وسألونا الأسئلة الأساسية. وبعد المقابلة، قدموا في بداية الأمر إمدادات غذائية لفترة قصيرة من الزمن، لكنهم توقفوا بعد ذلك. وعلى الرغم من أنني حاولت الاتصال بهم لإخبارهم إننا بحاجة إلى المساعدة والدعم، فقد ذهبت كل محاولاتي دون جدوى؛ حيث أخبروني إننا لم نعد في حاجة إلى تلك المساعدات وأن هناك أسر أخرى بحاجة إلى الدعم.“ — هديل

وكان الوعي بالمساعدة النقدية أقل انتشارًا، حيث أفادت 52% من النساء بعلمهن بوجود تلك المساعدات، وأبلغت 15% فقط أنهن تلقينها منذ وصولهن إلى لبنان. وكانت اللاجئات في المناطق الريفية أكثر معرفة بالمساعدة النقدية، بيد أن احتمالات حصولهن عليها تساوت تقريبًا مع النساء في المناطق الحضرية. كما كانت النساء خارج بيروت وجبل لبنان أكثر عرضة لتلقي المساعدة النقدية، كما هو مبين في الشكل (4) أدناه.

الشكل (4):

الوعي بوجود برامج للمساعدات النقدية والوصول إليها

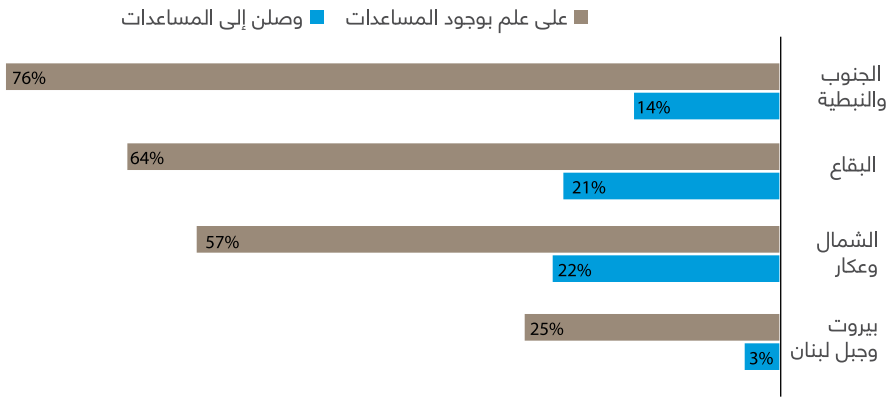

وعلى غرار المساعدات الغذائية، فقد كان ما أُبلغ عنه خلال المقابلات النوعية من حالات الاستفادة من المساعدات النقدية قليلاً وغير متسقًا. فقد ذكرت إحدى النساء إنها كانت تتلقى مساعدة نقدية (60 دولارًا أمريكيًا) كل بضعة أشهر من الكنيسة التي تنتمي إليها، فيما أفادت امرأة أخرى بأنها تلقت 400 دولار أمريكي مرة واحدة بعد عدة سنوات من التسجيل، وقالت امرأة ثالثة إنها تلقت مبالغ نقدية عدة مرات من إحدى المنظمات غير حكومية، لكنها كانت تفتقر إلى الاتساق ولا يمكن التعويل عليها.

وأشارت النساء خلال المقابلات النوعية إلى أنهن بحاجة إلى المساعدات النقدية لتلبية احتياجاتهن الأساسية، مثل توفير الغذاء لعائلاتهن، وشراء الملابس، وتسجيل أطفالهن في المدارس.

”إن وضعنا المالي حرج للغاية. وكثيرًا ما أقترض من المتاجر القريبة عندما لا تتوفر لديّ الموارد المالية اللازمة لشراء الطعام الذي يحتاجه أطفالي.“ — ريما

تلبية احتياجات الأسر المعيشية التي تعيش على دخل منخفض

لمواجهة عدم كفاية الدخل ومحدودية توافر المساعدات، ذكرت 79% من النساء إن أسرهن المعيشية اضطرت إلى اقتراض المال لتلبية احتياجات الأسرة. وتشير النساء في الأسر المعيشية التي تعيلها نساء بشكل عام إلى استخدامهن آليات المواجهة السلبية بشكل يفوق الأسر المعيشية التي يعيلها رجال بكثير.

وقد تبيَّن أن الأسر المعيشية المقيمة في بيروت وجبل لبنان أقل اقتراضًا للأموال، فيما كانت أوفر حظًّا من حيث الوظائف المأجورة والدخول المرتفعة. ومع ذلك، فقد أشارت المشاركات في المقابلات المتعمقة من هذه المناطق جميعها إلى الاقتراض بصورة شهرية باعتباره أمرًا ضروريًا لتلبية احتياجاتهم.

”حينما ينفذ منَّا المال وما زال لدينا التزامات مالية يتعين سدادها في نهاية كل شهر، نلجأ في كثير من الأحيان إلى اقتراض المال من الجيران.“ — حنان

وفي حالة اقتراض المال، كان نصفهن يقترض من أفراد الأسرة (49%) أو الأصدقاء (43%) في لبنان. وكان الاقتراض من الأصدقاء والعائلة في لبنان أقل شيوعًا بين النساء اللائي وصلن مؤخرًا إلى لبنان، ويعود ذلك على الأرجح إلى ضعف احتمالات وجود شبكات ومعارف لدى الوافدات الجدد في البلد المضيف، فضلاً عن إمكانية أن يكنّ لم يستنفدن مدخراتهن أو لم يبيعن ممتلكاتهن بعد.

الشكل (5):

آليات المواجهة المالية التي تلجأ إليها النساء اللائي أفدن بعجزهن عن تلبية احتياجاتهن الأساسية

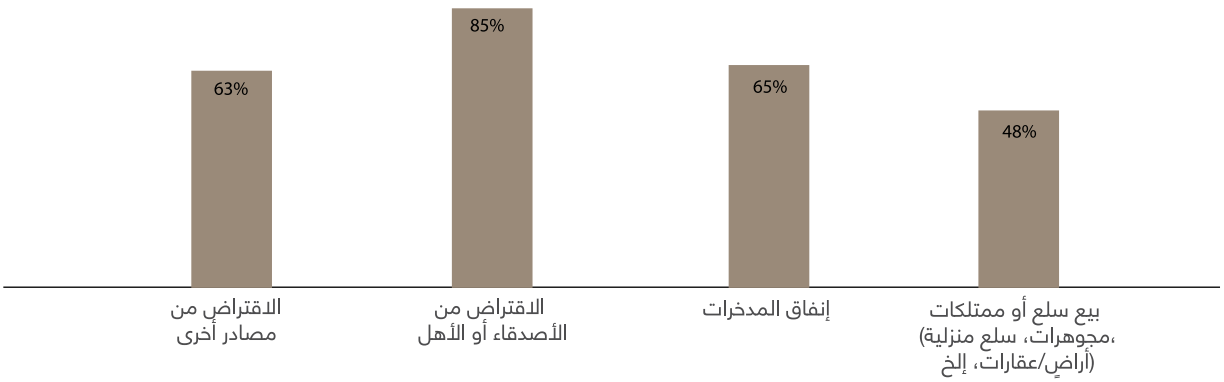

في وقت إجراء المسح، أفادت 39% من النساء بأن أسرهن تعتمد على الائتمانات غير الرسمية من المتاجر والأصدقاء والمضيفين كمصدر رئيسي للدخل. وقد كان هذا أكثر شيوعًا في المناطق الريفية (50%) منه في المناطق الحضرية (31%)، حيث تبلغ معدلات التوظيف ومستويات دخل الأسرة أدنى نسبة في الريف.

وقد قدمت غالبية الـ 79% من النساء اللائي ذكرن إنهن فشلن في تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهن تضحيات فيما يتعلق بالغذاء والتغذية، كما هو مبين في الشكل (6) أدناه.

الشكل (6):

آليات التكيُّف القائمة على الغذاء التي استخدمتها النساء اللائي عجزن عن تلبية الاحتياجات الأساسية

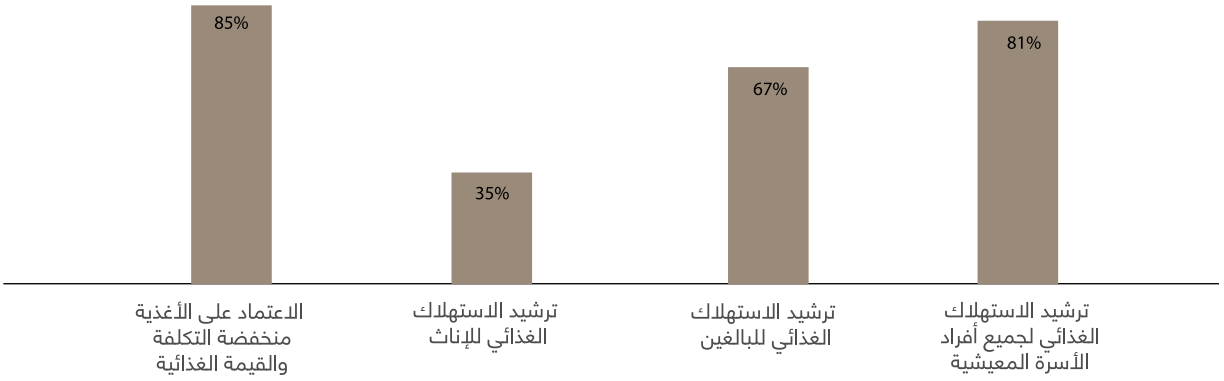

وكما سبقت الإشارة إليه، تعتمد خُمس (20%) النساء غير القادرات على تلبية الاحتياجات الأساسية على الدخل الذي يجلبه الأطفال دون السن القانونية من أجل زيادة دخل أسرهن المعيشية. ومع ذلك، فلم تكن تلك هي الطريقة الوحيدة التي تأثر بها الأطفال بالفشل في توفير دخل يلبي الاحتياجات الأساسية؛ إذ كان سحب الأطفال من المدارس أمرًا شائعًا أيضًا (19%). وتشير الأبحاث السابقة إلى أن معدلات التحاق أطفال اللاجئين السوريين الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و14 سنة بالمدارس على الصعيد الوطني تبلغ 52%،[33] بيد أن المعدلات قد تراجعت بشكل كبير بالنسبة لأولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و17 سنة، حيث يزيد عدد الفتيان الملتحقين بالمدارس (17%) قليلاً عن عدد الفتيات (15%).[34]

"لا يذهب أي من الأطفال في أسرتي إلى المدرسة. فنحن ببساطة لا نستطيع تحمُّل كلفة ذلك." — زينة

وفيما يتعلق بسحب الأطفال من المدارس، كانت الأرجحية للأطفال الذكور (44%) أو الذكور والإناث معًا (41%) وليس الفتيات وحدهن (13%). وقد يرجع ذلك إلى أن الأطفال الذكور أكثر إسهامًا في الدخل النقدي للأسر المعيشية: من بين النساء اللائي أبلغن عن اعتمادهن على الأطفال لزيادة دخل الأسرة في الأشهر الستة الماضية، أفادت 75% بأنهن يعتمدن على الفتيان مقابل 15% يعتمدن على الفتيات.

وأفادت دراسات سابقة بأن الأطفال السوريين يواجهون في الوقت الحالي مخاطر متزايدة للاستغلال في العمل بسبب تدهور الوضع الاقتصادي، حيث يعمل 7% من أطفال اللاجئين السوريين.[35]

وبالإضافة إلى الاعتماد على الأطفال في زيادة دخل الأسرة المعيشية،[36] أفادت 7% من النساء بأنهن يرتبن الزيجات لأطفالهن القصّر كآلية للتغلب على عجزهن عن تلبية احتياجات الأُسرة الأساسية. وأفادت ثلاثة أرباعهن (74%) بأن الفتيات هن اللائي يتعين تزويجهن، مقابل 11% فقط ذكرن إن أبنائهن الذكور متزوجون.

وفي المقابلات المطوَّلة التي أُجريت، أشارت النساء إلى المعاناة التي يتكبدنها من أجل إلحاق أطفالهن بالمدارس، أو لدفع الرسوم المرتبطة بذلك. وأشار البعض إلى فشلهن في إيجاد مدرسة تستقبل أطفالهن، فيما ذكرت أُخريات إن أطفالهن مسجلون في الوقت الحالي. غير أن هؤلاء النساء عبَّرن عن قلقهن إزاء احتمالات اضطرارهن لسحب أطفالهن من المدرسة في المستقبل القريب بسبب نقص الأموال.

"لديّ طفلان، طفل يبلغ من العمر 7 سنوات والآخر 10 سنوات. وكلاهما مسجل في المدرسة، ولكن لو دعا الأمر سأضطر إلى سحبهما من المدرسة." — ريما

33 برنامج الأغذية العالمي، تقييم جوانب الضعف، ص27
34 برنامج الأغذية العالمي، تقييم جوانب الضعف، ص28

35 مقابل 2% من الأطفال اللبنانيين الذين يعملون قبل الصراع. المصدر: الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة، خطة الاستجابة للأزمة في لبنان: 2017-2020، ص103

36 International Labour Organization (ILO), "Assessment of the Impact of Syrian Refugees in Lebanon and Their Employment Profile," 2013, http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/pub¬lication/wcms_240134.pdf.

دور المرأة في الأسرة والمجتمع

تفيد النساء بوجود انخفاض نسبي في مستويات المشاركة في اتخاذ القرارات المالية داخل الأسرة المعيشية، مع زيادة المشاركة في اتخاذ القرارات بشأن القضايا المتعلقة بـ 'الأسرة'. غير أن النساء بشكل عام أبلغن عن زيادة مشاركتهن وتأثيرهن في عملية صنع القرار في الأسرة منذ مغادرتهن سوريا، ويرجع ذلك إلى تغيُّر الديناميات الأُسرية.

وكان الرجال يُنظر إليهم بصفة عامَّة على أنهم أكثر قدرة على التأثير في عملية صنع القرار في المجتمع، على الرغم من أن حوالي نصف النساء اللائي تمت مقابلتهن أكّدن قدرتهن على التأثير في صنع القرار داخل المجتمع المحلي. وأبلغ عدد قليل عن توليهن أدوارًا قيادية جديدة في مجتمعاتهن المحلية منذ مغادرة سوريا.

دور المرأة في الأسرة المعيشية

حينما سُئِلنّ عن دورهن في صنع القرار على مستوى الأسرة، أجابت أكثر من نصفهن (52%) بأنهن لا يشاركن في اتخاذ القرارات المالية على مستوى الأسرة. وذكرت خمسهن (19%) إنهن مسؤولات بالكامل عن القرارات المالية، على الرغم من أن غالبية هؤلاء النساء كن أيضًا ربات أسرهن؛ وأفادت 29% بأنهن يشاركن أزواجهن في اتخاذ القرارات المالية.

وقالت النساء إن مشاركتهن في اتخاذ القرارات غير المالية أكبر من مشاركتهن في اتخاذ القرارات المالية على مستوى الأُسرة، حيث أفادت 39% بمشاركتهن مسؤولية صنع القرار، فيما أشارت 31% إلى أنها مسؤولية أزواجهن، وذكرت 20% إنهن مسؤولات مسؤولية كاملة عن ذلك.

أفادت النساء المعيلات لأسرهن المعيشية بأنهن أكثر ميلاً لقيادة القرارات المتعلقة بالمسائل المالية والأسرية، في حين تميل النساء اللائي لديهن رجل يعيلهن إلى الانشغال بشؤون الأسرة فقط. وقالت غالبية ربات الأسر المعيشية في هذه الدراسة إنهن صاحبات القرار على صعيد الأسرة (82%) وكذلك صاحبات القرارات المالية (78%)، وأشارت النساء اللائي لم يكُنّ العائل الوحيد للأسرة إلى أن دورهن في اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة (57%) أكبر من دورهن في القرارات المالية (46%).

"في السابق، كنت في سوريا ربة منزل ولا أكثر. لم أكن معتادة على مغادرة المنزل، ربما مرة واحدة في الأسبوع. لم أقلق أبدًا من أي شيء لأن زوجي اعتنى بكل شيء. لكن الأمور تغيرت هنا في لبنان... لا بد لي من العمل. وهو ليس بالأمر السهل." — تالا

وعندما طُلب منهن عقد مقارنة بين دورهن في الأسرة الآن وقبل اندلاع الأزمة السورية، أفادت غالبية المستجيبات (83%) بأنهن يضطلعن الآن بدورٍ أكبر، فيما ذكرت 15% فقط إن شيئًا لم يتغير وأشارت 2% إلى تراجع دورهن. وأشارت 92% إلى اضطلاعهن بالمزيد من المسؤوليات على صعيد أسرهن أو مجتمعاتهن المحلية منذ بداية الأزمة، وإلى عملهن بأعداد أكبر أثناء اللجوء. وقد تمثلت المسؤوليات الإضافية في الواجبات المتعلقة بتوفير الرعاية لأسرهن، بما في ذلك التعامل مع مقدمي المساعدات والخدمات، كما يتضح من الشكل (7) أدناه.

الشكل (7):

المسؤوليات الجديدة التي اضطلعت بها النساء مقارنة بمسؤولياتهن قبل الأزمة السورية

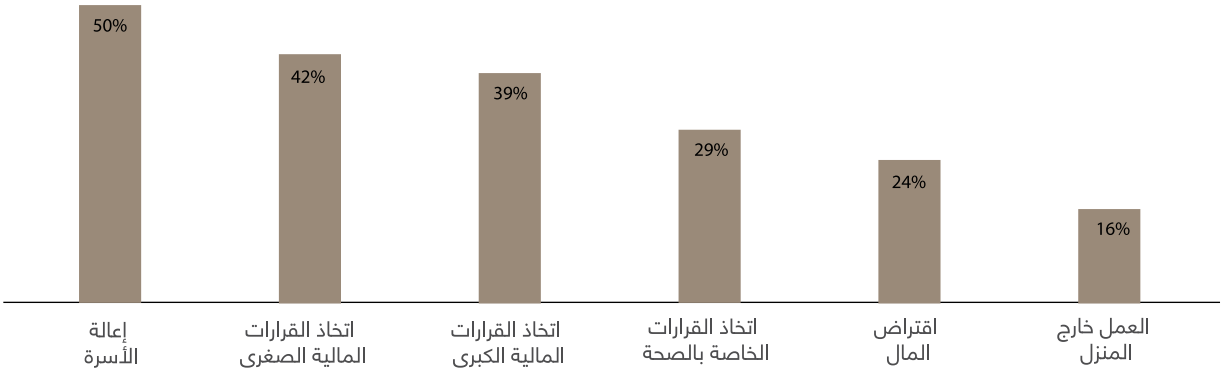

وتدعم ذلك النتائج النوعية التي خلصت إليها الدراسة، حيث أشارت النساء إلى أن مسؤولياتهن الآن أكبر مما كانت عليه قبل اندلاع الأزمة السورية. وفي حين وجدت بعض النساء في ذلك شعورًا بالقوة، قالت النساء عمومًا إن زيادة حجم المسؤوليات قد سببت لهن المزيد من التوتر والقلق.

"في وقت سابق، في سوريا قبل الأزمة، لم أكن أشعر بالقلق حيال أي شيء، فقد كانت جميع الأمور تسير دون أي تدخل منّي. غير أن الأمور تبدَّلت بعدما جئنا إلى لبنان. والآن، لديّ مسؤوليات جديدة يتعين عليّ القيام بها." — هديل

ورغم أنهن لم يكنّ مسؤولات دومًا عن اتخاذ القرارات، فقد شعرت غالبية النساء (62%) أن اللاجئات السوريات يمكنهن التأثير على القرارات المتخذة على صعيد الأسرة. واجتمعت النساء في المقابلات النوعية على ذلك الشعور، حيث أشرن إلى أنهن بالمقارنة مع وضعهن قبل الأزمة السورية، قد شعرن أن صوتهن صار مسموعًا بشكل أكبر داخل أسرهم، حتى وإن كان القرار النهائي لشركائهن الذكور.

دور المرأة في المجتمع

بشكل عام، ساد لدى النساء التصوُّر بأن الرجال أكثر قدرة على التأثير في القرارات التي يجري اتخاذها في المجتمع (78%) من النساء (45%). وفي منطقة الجنوب والنبطية، كان لدى المستجيبات ثقة أكبر في قدرة المرأة على التأثير في القرارات المجتمعية (77%)، وأشارت جميع النساء في هذه المنطقة (100%) إلى أن الرجال يمكنهم التأثير على قرارات المجتمع، مما يشير ربما إلى زيادة مشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات على صعيد المجتمع المحلي بشكل عام في هذه المنطقة الجغرافية.

«يقتصر دوري وسلطتي على المسائل المتعلقة بأسرتي وعائلتي. وليس لدي أي تأثير خارج جدران منزلي. فمجتمعنا يفضِّل الرجال على النساء، وهو أمر مجحف وغير عادل.» — ريما

وأعربت 42% من النساء عن شعورهن بأن اللاجئات السوريات يستطعن تبوء أدوار قيادية في مجتمعهن المحلي، إذ تعتقد نصفهن (53%) أن الرجال سوف يتقبلوا فكرة القيادات المجتمعية النسائية. وأفادت 6% بأنهن قد اضطلعن بدور القائد المجتمعي؛ وهو أمر لم يكن متاحًا لهن قبل الأزمة السورية؛ وكل هؤلاء كُنّ تقريبًا في البقاع. وفي المقابلات النوعية، كان لدى البعض نظرة إيجابية عن دور اللاجئات السوريات في لبنان لأن الحريات الأكبر الممنوحة للنساء في لبنان من شأنها المساعدة في تغيير المجتمعات المحلية السورية.

"بمجرد وصولهن إلى لبنان، أدركت النساء السوريات أنه يمكن للمرأة أن تكون أكثر نشاطًا في المجتمع. فبدأنا ننظر ونرى بوضوح، كيف هي الأمور وكيف ينبغي أن تكون. والآن، أدركت النساء السوريات أنهن يمكن أن يتخذن قرارات مهمة، ويمكنهن العمل، وأن يكونن مستقلات ماليًّا. وبعد الأزمة السورية، شعرت النساء بضرورة الخروج من شرنقتهن، واتخاذ خطوة إلى الأمام، ليصبحن عضوات نشيطات في المجتمع، وألا يعتمدن على أي شخص من أجل الحصول على المساعدة. انظر إلى النساء في لبنان: إنهن نشيطات ومستقلات للغاية." — هديل

حرية التنقُّل

على الرغم من أن أكثر من نصف النساء (56%) أشرن إلى إن الرجال والنساء على حد سواء يمكنهم التنقُّل بحُرِّية في مجتمعهم المحلي، فقد أعربت ثلثهن (30%) عن شعورهن بأن حرية الحركة مكفولة للرجال بشكل أكبر منها للنساء. واختلف ذلك إلى حدٍّ كبير باختلاف الموقع الجغرافي، حيث زادت نسبة النساء اللائي يرين أن الرجال يتمتعون بحرية حركة أكبر من النساء في بيروت وجبل لبنان والشمال وعكار. كما ظهر التفاوت الإقليمي حينما طُلب من النساء مقارنة حرية التنقل في الوقت الحالي مع ما قبل النزاع السوري، كما هو مبيَّن في الشكل (8) أدناه.

الشكل (8):
تصوُّر المرأة لحُرية تنقُّل الرجل بالمقارنة بحُرية تنقُّل المرأة

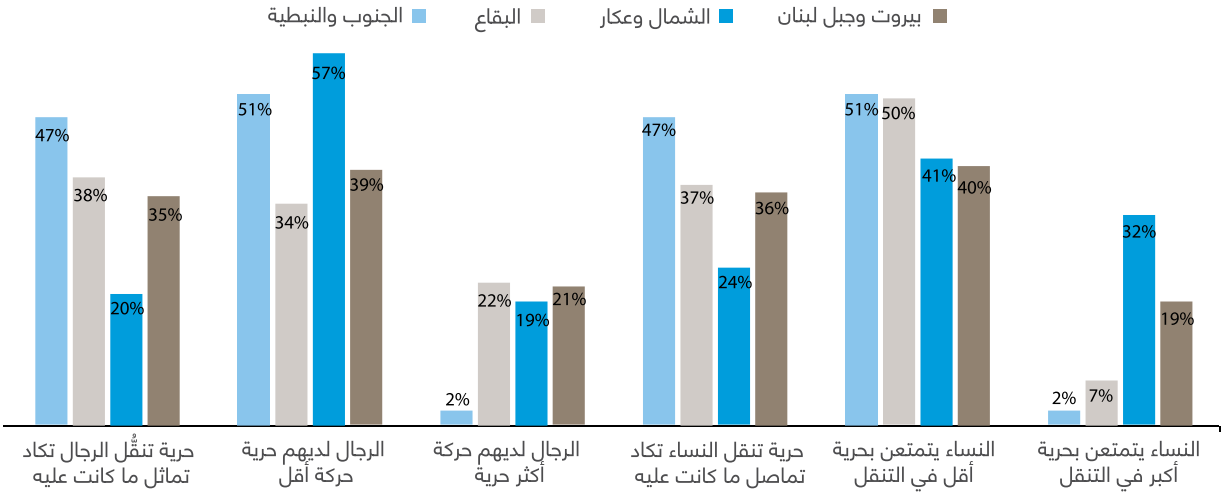

وذكرت النساء في المقابلات النوعية التي أُجريت معهن إن وضعهن كمواطنات ثانويات في لبنان، إلى جانب عدم تجديد الوثائق الخاصة بهن، قد أدى إلى تقويض حركتهن بشكل خطير. وأشارت بعضهن إلى إن خوف أزواجهن على سلامتهن وعدم توفر إمكانية الوصول إلى الفضاء العام قد أسهم في ذلك أيضًا. وذكرت النساء اللائي أبلغن عن تمتعهن بحرية أكبر في الحركة مقارنة بوقت وجودهن في سوريا إن طلاقهن كان العامل الدافع لذلك، مما يدل على سيطرة الرجال على النساء في المجالين العام والخاص.

"الخوف من الاعتقال بات يلازمنا لأننا لا نستطيع تجديد تصاريح إقامتنا. ولا يعد الاعتقال من قبل السلطات أمرًا لطيفًا بالنسبة لأية امرأة. وعندما كنت في سوريا، كنت أشعر براحة أكبر، وكنت أتحرك وأتنقل بحُرية، وكنت أذهب وقتما شئت. أما هنا في لبنان، صرت مكبلة اليدين: فزوجي لا يسمح لي بالتحرك بحُرية، ولا يمكنني إيجاد وظيفة أو الخروج ليلاً، ولا أشعر بالأمن ولا الأمان." — ريما

وقد تضمنت المقابلات النوعية إشارة إلى ارتفاع تكلفة النقل الذي يضع قيودًا إضافية على حرية حركة المرأة، إذ أفادت النساء أن تكلفة النقل أثّرت على قدرتهن على الذهاب إلى أي مكان، وأنه عند اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة، كانت الأولوية في كثير من الأحيان تُعطى لانتقال الرجال وليس النساء.

"من الصعب التنقُّل في لبنان. فالنقل العام مكلفٌ وأنا امرأة لا يمكنني الخروج من المنزل بمفردي. فقد أتعرض للتحرش أو الاعتداء الجسدي." — زينة

وفي سياق الدراسة الكَمية، كان الوصول إلى خدمات النقل أقل من الوصول إلى أي خدمة أخرى تمت مناقشتها، وقد يرجع ذلك إلى ضعف الوعي. وكانت 16% من المستجيبات على دراية بخدمات النقل المتاحة للاجئين السوريين في لبنان، وإن كان هذا العدد يعتمد اعتمادًا كبيرًا على الموقع، كما هو مبين في الشكل (9) أدناه. وذكرت 5% فقط من النساء إنهن قد حصلن على خدمات النقل.

الشكل (9):

الوعي بخدمات النقل والوصول إليها

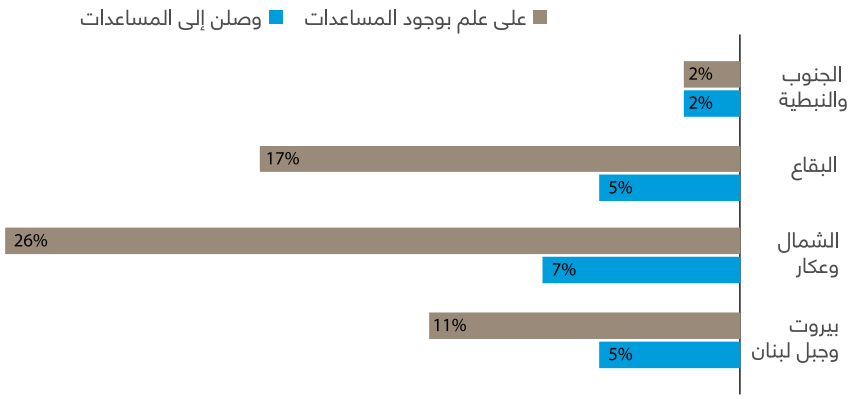

وعلاوة على ما سبق، فإن عدم القدرة على الوصول إلى وسائل النقل يشكّل عائقًا أمام الوصول إلى الخدمات الأخرى: أفادت 10% من النساء بأن عجزهن عن تحمُّل تكاليف النقل قد حال دون وصولهن إلى الخدمات التي يحتجن إليها، فيما ذكرت 25% إن اختيار مواقع أكثر ملائمة وتقديم الخدمات المتنقلة من شأنه تسهيل وصولهن إلى الخدمات.

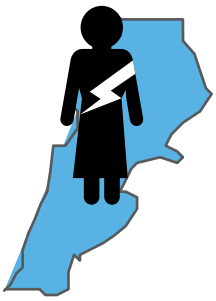

قالت 63% من النساء إن العنف المُمَارس ضد المرأة كان إحدى المشكلات التي عانى منها اللاجئون السوريون في لبنان، وأشارت 37% إلى أنه قد زاد منذ بداية الأزمة السورية. وذكرت 15% إنهن أو أحد أفراد الأسرة قد واجهن مشكلة تتعلق بسلامتهن في لبنان.

24% من حلب، و18% من حمص، و12% من حماة، و11% من إدلب، و9% من الرقة.

الأمن والسلامة

تشير هذه الدراسة إلى أن العنف ضد المرأة هو أحد القضايا الأمنية الشائعة في حياة النساء السوريات اللائي نزحن إلى لبنان، وأن تلك الحوادث آخذة في التزايد. وقد كان موضوع العنف الجنسي حاضرًا في المناقشات التي جرت. وفي معرض استكشاف أماكن وقوع العنف، اتضح أن أكثر أشكال العنف شيوعًا تحدث في الغالب فيما يُعرف بالمجال 'الخاص' أو المنزلي—داخل المنازل، بين الجيران، ومع المُلّاك. وقد أبلغت النساء عن بعض مشكلات السلامة العامة، حيث أشرن إلى أن الرجال أكثر عرضة لتلك المشكلات من النساء، ولكن معدلات وقوع هذه الحوادث كانت أقل من حوادث العنف ضد المرأة، مثل العنف المنزلي.

أفادت ما يقرب من ثلثي النساء اللائي تمت مقابلتهن (63%) بأن العنف المُمارس ضد النساء يمثل إحدى المشكلات التي تواجه مجتمع اللاجئين السوريين في لبنان، وأشارت 37% إلى أنه قد زاد منذ بداية الأزمة السورية.[37] وذكرت 15% إنهن أو أحد أفراد الأسرة قد واجهن مشكلة تتعلق بسلامتهن أثناء وجودهن في لبنان، وغالبًا ما تكون على شكل تحرشات لفظية أو نزاعات مجتمعية أو إرغام على النزوح/الإخلاء.

وعند مناقشة قضايا السلامة العامة، ذكرت 7% من النساء إنهن أو امرأة أخرى في أسرهن المعيشية قد تعرضن للعنف؛ وقالت 12% إنه قد حدث لأحد أفراد الأسرة الذكور. وعلى غرار سائر المواضيع، ثمَّة تباين جغرافي كبير فيما يتعلق بقضايا السلامة، حيث لا يوجد في الجنوب والنبطية أية مشكلات تُذكر تتعلق بالسلامة، كما هو موضح في الشكل (10) أدناه

الشكل (10):

لنساء اللائي أبلغن عن تعرُّض أحد أفراد أسرهن المعيشية لمشكلة تتعلق بالسلامة

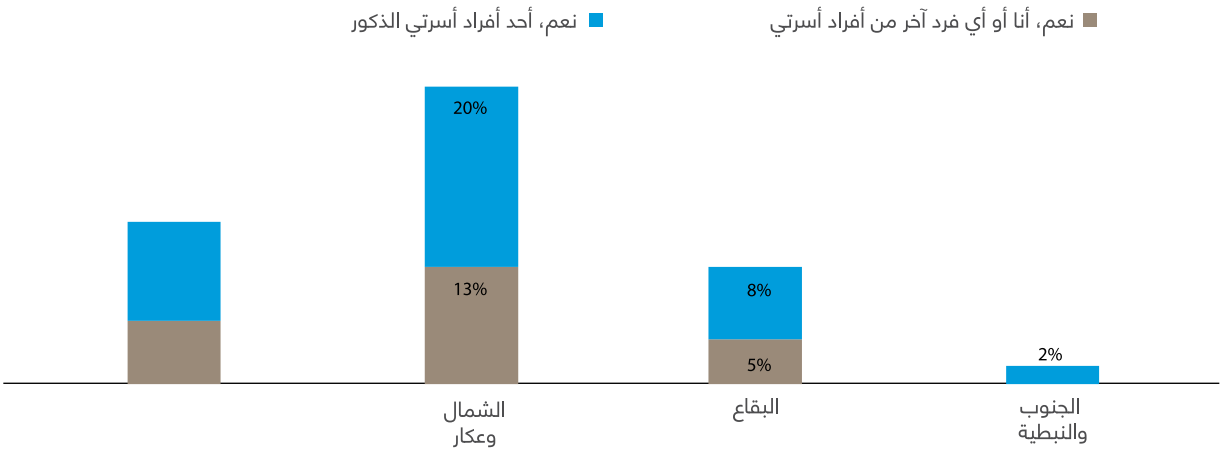

وفيما يتعلق بنوع المشكلات الخاصة بالسلامة المبلَّغ عنها، كانت أغلب المشكلات التي أبلغت النساء أنهن أو أحد أفراد أسرهن المعيشية قد تعرضن لها خلال الأشهر الستة الماضية في شكل مضايقات أو عمليات طرد وإخلاء أو نزاعات مجتمعية. وبشكل عام، ذكرت النساء إن الرجال والنساء كانوا ضحايا لأنواع مماثلة من قضايا السلامة، كما هو مبين في الشكل (11) أدناه. وعلى نحوٍ مماثل، ذكرت

37 إعمالاً لنهج "لا ضرر ولا ضرار"، لم يتم سؤال النساء اللواتي تمت مقابلتهن بشكل مباشر عما إذا كُنّ قد تعرضن للعنف المنزلي أو الجنسي.

الشكل (11):

أنواع المشكلات المتعلقة بالسلامة حسب النوع الاجتماعي للضحية

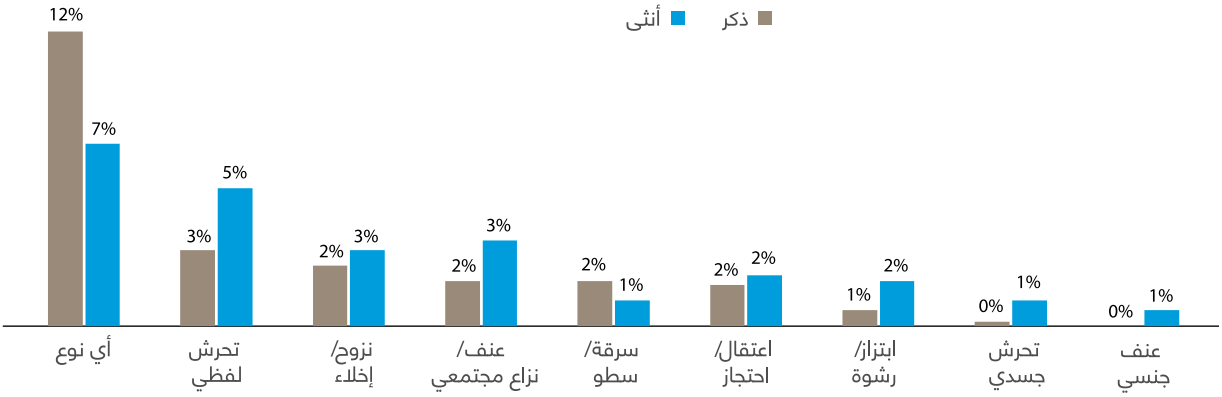

النساء في المقابلات النوعية إن التحرشات اللفظية كانت أمرًا شائعًا، بل ومتوقعًا، وإن كُنّ لم يعتبرنها ضمن ‹مشكلات السلامة›. وذكرت واحدة فقط من النساء إنها مرّت بتجربة صنفتها على أنها ‹عنف ضد المرأة›، على أيدي أحد أفراد المجتمع المحلي المُضيف. وقالت إنها لم تبلغ عن الواقعة لأنها كانت تخشى أن يؤدي إخبار أي شخص إلى تعرُّضها للعنف أو اكتشاف أمر وثائقها منتهية الصلاحية.

"عندما وصلنا إلى لبنان، اعتاد زوجي السابق وأحد أقاربي على مضايقتي لفظيًّا. ولم أبلغ عن أي من هذه الحالات. فنحن أُسرة واحدة. كما أن العنف الذي تعرضت له كان شفهيًا فقط." — هديل

وصفت 4% من النساء اللواتي أبلغن عن تعرضهن أو أي فرد آخر من أفراد أسرتهن لمشكلة تتعلق بالسلامة، التجربة التي مررن بها بأنها ذات طابع جنسيي، ولم يتم الإبلاغ عن وقوع أي حوادث من هذا النوع مع أفراد الأسرة الذكور. ومع ذلك، فقد ذكرت ربع النساء (27%) إن العنف ضد النساء السوريات يمكن أن يكون ذا طابع جنسي. وكان عدد النساء المتزوجات (23%) اللائي ذكرن إن العنف يمكن أن يكون جنسيًّا أقل بكثير من النساء غير المتزوجات (43%، بما في ذلك النساء العازبات والمطلقات، والأرامل)، مما يشير إلى تعرض النساء في هذه الفئة بشكل خاص للعنف الجنسي.

وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت النساء اللائي أبلغن عن تعرُّض أحد أفراد الأسرة لمشكلة أمنية إن العنف المُمارس ضد المرأة قد يكون ذا طابع جنسي (50%، مقابل 25%) مما يشير إلى أن المعدلات الفعلية لوقائع العنف قد تكون أعلى من المعدلات التي وردت في هذه الدراسة.

"لم يسبق لي أن تعرضت للاعتداء الجنسي، فقط تعرضت للاعتداء اللفظي. ولو كنت امرأة طاعنة في السن، لم يكن أحدًا سيتحدث معي بطريقة غير لائقة. وأشعر أن ارتدائي للحجاب هو سبب إضافي يدفع الناس إلى التحرش بي لفظيًّا، لأنني مختلفة." — تالا

وتتباين تصورات الطابع الجنسي للعنف ضد المرأة بحسب المكان، حيث تميل النساء في بيروت وجبل لبنان إلى القول بأن العنف يمكن أن يكون ذا طابع جنسي أكثر من النساء في أي من المناطق الثلاث الأخرى في لبنان، كما هو مبين في الشكل (12) أدناه.

الشكل (12):

الاعتقاد بأن العنف ضد المرأة يمكن أن يكون ذا طابع جنسي

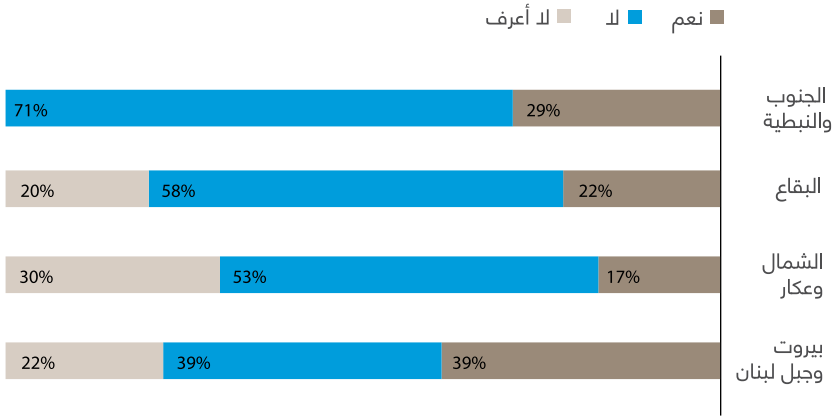

نُسب ما يقرب من نصف (47%) قضايا السلامة إلى العلاقات مع المجتمع المحلي المُضيف، ونُسب رُبع آخر (25%) إلى أصحاب العقارات، فيما قالت 11% فقط من النساء إن قضايا السلامة سببها اللاجئون. غير أن النساء اللائي يعشن خارج المستوطنات العشوائية كُنّ أكثر ميلاً من النساء اللائي يعشن في المستوطنات العشوائية (3%) في الإشارة إلى مجتمع اللاجئين باعتباره سبب قضايا الأمن (16%) ومصدرها.

وأفادت نصف النساء (48%) بأن خطر العنف ضد المرأة يبلغ أقصاه داخل المنازل، لكن المخاطر المتصوَّرة تختلف باختلاف الموقع، حيث تميل النساء في بيروت والجنوب والنبطية إلى القول إن العنف ضد المرأة يحدث في المنزل، فيما تقول 40% من النساء في الشمال وعكار إنه يحدث في مواقع توزيع الخدمات، كما هو مبين في الشكل (13) أدناه.

الشكل (13):

واقع أكبر المخاطر المتوقعة

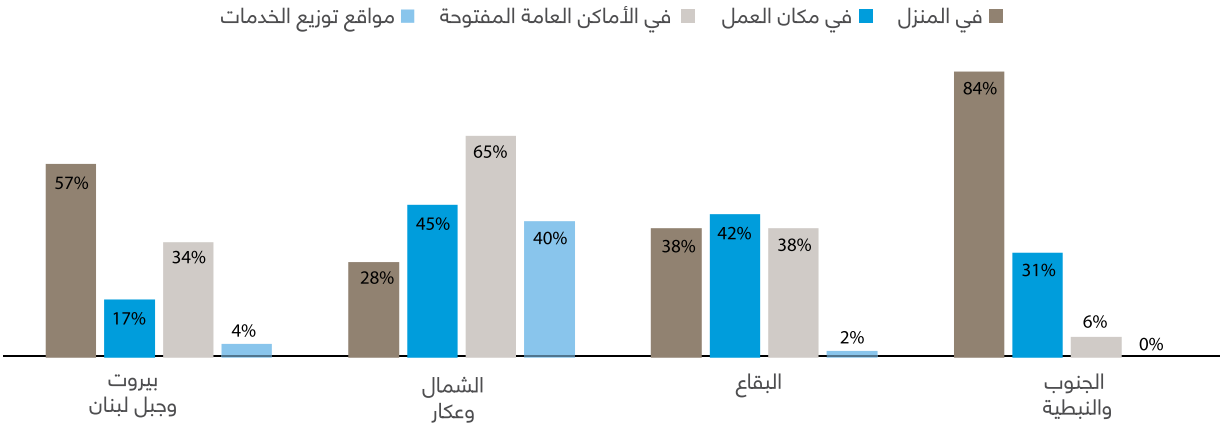

تقول عدد كبير من النساء (38%) إن العنف الذي تتعرض له المرأة لا يتم الإبلاغ أو التحدث عنه. وأفادت 16% بإبلاغ الشرطة عن حالات العنف ضد المرأة، فيما ذكرت 14% إن حوادث العنف ضد المرأة يتم الإبلاغ عنها لإحدى منظمات

دعم الضحايا، وأشارت 14% إلى أنه في تلك الحالات يتم إبلاغ أحد أفراد الأسرة أو الأقارب من الذكور. ويؤكد ذلك استمرار التحديات التي تواجه ضمان مساءلة مرتكبي العنف ضد المرأة، والصمت ووصمة العار التي تحيط بالناجيات، الأمر الذي زاد من حدته كون الضحية من اللاجئات.

"إنني أعيش في مأزق. لا أرغب في الدخول في مواجهة بين زوجي والمتحرّش. لا أريد المزيد من المشاكل؛ فقد انتهت صلاحية إقامة زوجي في لبنان ولا يمكننا تجديدها بسبب نقص الأموال وعدم وجود ضامن محتمل. ولا أستطيع أن أخبر الشرطة ولا حتى زوجي." — حنان

وفي سياق المقابلات المطولة التي أُجريت، قالت النساء إن حالات العنف أو التحرش، سواء كان لفظيًّا أو جسديًّا، نادراً ما يتم إبلاغ السلطات بها، ويرجع ذلك في الأساس إلى خوف اللاجئات السوريات من اتخاذ إجراءات سلبية ضدهن، حتى وإن لم يكنّ هنّ الجناة. كما أن النساء لم يكنّ على ثقة من أنه سيتم اتخاذ أي إجراء لمعاقبة مرتكبي هذه الأفعال في حال قمن بالإبلاغ عن تعرضهن للعنف، ويعود السبب في ذلك إلى شعورهن بأن الشعب اللبناني وبالتالي السلطات يعتبرون السوريين مواطنين من الدرجة الثانية.

"إن الوضع هنا مختلف تمامًا. ففي سوريا، تتحمل الدولة مسؤولية رفاه مواطنيها. لكن هنا في لبنان، لا تهتم السلطات اللبنانية برفاه السوريين، لأننا لاجئون." — تالا

28% فقط من النساء كُنّ على دراية بخدمات الوقاية من العنف ضد المرأة والاستجابة لها، ولم يصل إلى تلك الخدمات سوى 8% منهن. ويتفق ذلك مع الأدبيات التي تشير إلى ضعف استخدام الخدمات على الرغم من التغطية الواسعة ربما لعدم رغبة الضحايا في الإبلاغ عن تعرضهن للعنف.[38,39]

وقد كانت درجة الوعي بخدمات دعم العنف ضد المرأة مرتفعة بين النساء اللائي واجهت إحدى أفراد أسرتهن مشكلة تتعلق بسلامتها، كما هو مبين في الشكل (14) أدناه، مما يشير إلى علم بعض النساء اللائي واجهن مشكلات تتعلق بسلامتهن على دراية بوجود خدمات لدعمهن. وعلاوة على ذلك، حصلت 22% من النساء اللائي أبلغن عن معاناة امرأة في أسرهن من مشاكل تتعلق بسلامتها، على خدمات الوقاية من العنف ضد المرأة مقابل 7% لم تواجه أسرهن المعيشية أية مشكلات تتعلق بالسلامة، مما يدل على أن بعض النساء يلتمسن المساعدة عند وقوع حوادث تتعلق بالسلامة.

الشكل (14):

الوعي بوجود خدمات دعم ضحايا العنف ضد المرأة والوصول إليها والعجز عن الوصول إليها

حسب مشكلة السلامة التي واجهتها الأسرة المعيشية

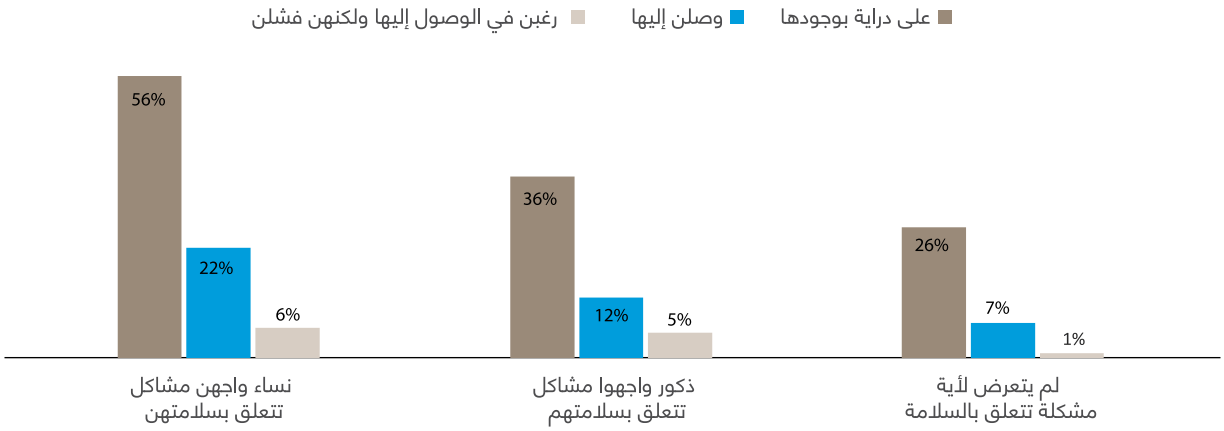

وبشكل عام، يؤدي غياب السلامة إلى تقويض حركة

38 Samari, 262.
39 Masterson, 6.

اللاجئين. وقد أفادت نحو واحدة من كل ثلاث نساء (30%) بأن الافتقار إلى الأمان قد عرقل حرية حركتهن، حيث يشير عدد أكبر إلى أنه يقيد حركة أفراد الأسرة الذكور البالغين عن أفراد الأسرة من الإناث أو الأطفال. وكما هو الحال مع المواضيع الأخرى، فثمة اختلافات إقليمية كبرى فيما يتعلق بتقويض الحركة بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة، كما هو مبين في الشكل (15) أدناه، ولا سيّما أنه لم يتم الإبلاغ عن حدوث أي تراجع في حرية حركة النساء أو أفراد وتعد حرية الحركة محدودة بشكل خاص بالنسبة للنساء اللائي عانت أسرهن المعيشية من مشكلات تتعلق

الشكل (15):

تقويض حركة أعضاء الأسرة المعيشية بسبب المخاوف المتعلقة بالسلامة

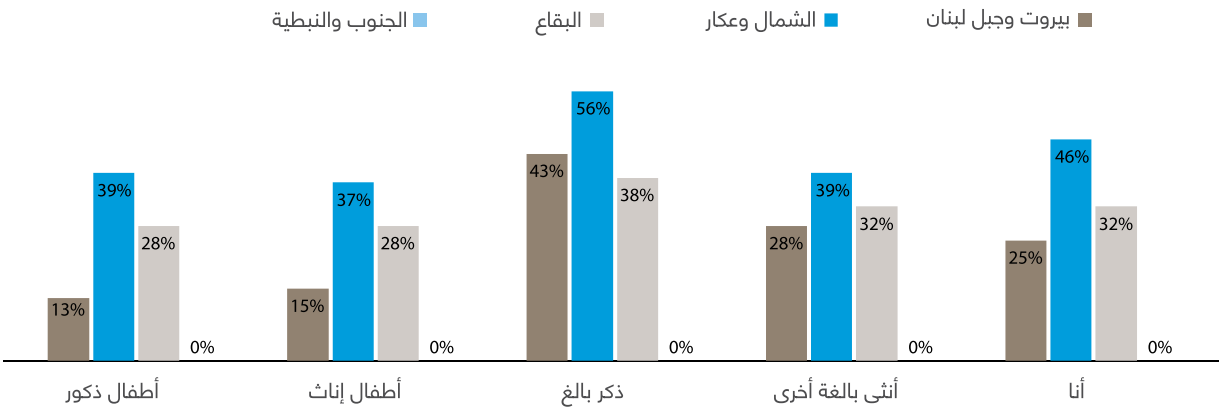

بالسلامة وتبلغ نسبتهن 15%. ومن بين النساء اللائي أبلغن عن تعرضهن أو أحد أفراد أسرتهن لمشكلة مثّلت تهديدًا لسلامتهن، أفادت 72% بأن حركتهن صارت محدودة، كما أشارت 58% إلى تراجع حركة أحد أفراد أسرهن المعيشية من الإناث البالغات، وأشارت 39% إلى أن حركة الأطفال الإناث صارت محدودة.

العلاقة مع المجتمعات المحلية المضيفة

يأوي لبنان حاليًا عددًا من اللاجئين يوازي ثلث تعداد سكانه، ومن ثم يتحمل عبء هؤلاء اللاجئين على نطاق أكبر من البلدان المجاورة. وتشعر المجتمعات اللبنانية المضيفة أن ذلك يؤثر على التنافس على الوظائف والخدمات الاجتماعية المحدودة حتى قبل الأزمة. ومع ذلك، فإن ما يثير القلق أكثر من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية هو التأثير المزعزِع للاستقرار الذي أحدثه اللاجئون في وضع هش بالفعل. فوفقًا لمنظمة العمل الدولية، تعد المنافسة على فرص العمل واحدة من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات المحلية المضيفة،[40] وعلى الرغم من أن تلك المخاوف قد تكون في غير محلها، فقد ذكر الكثير من اللبنانيين إن انعدام الأمن قد زاد بشكل كبير نتيجة تدفق اللاجئين السوريين.[41]

"هناك فكرة سائدة بين اللبنانيين بأن السوريين سيئون، وأننا بلا قيمة، وأننا هنا بهدف تدمير بلدهم. وثمّة توترات اجتماعية بين اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة." — زينة

وعلى الرغم من تأكيد النساء على أن قرابة نصف المشكلات المتعلقة بالسلامة سببها المجتمع المضيف، فلم تصف العلاقة بين المجتمع المحلي المضيف واللاجئين بأنها ضعيفة أو عدائية سوى خمسهن (17%) فقط. ومن بين النساء اللائي أفدن بأن إحدى النساء في أسرهن قد واجهت مؤخراً مشكلة أمنية، وصفت 42% العلاقة مع المجتمع المضيف بأنها عدائية.

وعلى سبيل المثال، في إحدى المقابلات النوعية، أشارت امرأة إلى إحدى العائلات المعروفة بارتكاب أعمال عنف ضد اللاجئين السوريين في منطقتها. وقد تعرض الرجال في أسرتها للسرقة والضرب على أيدي أشخاص مرتبطين بهذه العائلة، لكن الشرطة لم تفعل شيئًا حيال ذلك.

"يعتقد اللبنانيون أننا هنا من أجل منافستهم، والاستيلاء على وظائفهم، وتهديد أمنهم. وهم يشعرون بالتفوق لأننا ضيوف في بلدهم." - تالا

كان هناك انقسامًا بين النساء اللائي شملتهن الدراسة حول كيفية تغيُّر العلاقة بين اللاجئين والمجتمع المضيف مع مرور الوقت. بيد أنه، كما هو مبين في الشكل (16) أدناه، جنحت النساء في البقاع والجنوب والنبطية إلى القول بأن العلاقات تتحسن، في حين رأت النساء في بيروت وجبل لبنان أن الأمور تزداد سوءًا.

40 ILO, "Assessment of the Impact of Syrian Refugees in Lebanon and Their Employment Profile," 2013.

41 Tim Midgley and Johan Eldebo, "Under Pressure: The Impact of the Syrian Refugee Crisis on Host Communities in Lebanon," Advocacy report, World Vision Lebanon, 2013.

الشكل (16):

تصور لتغيُّر العلاقات مع المجتمع المحلي المضيف

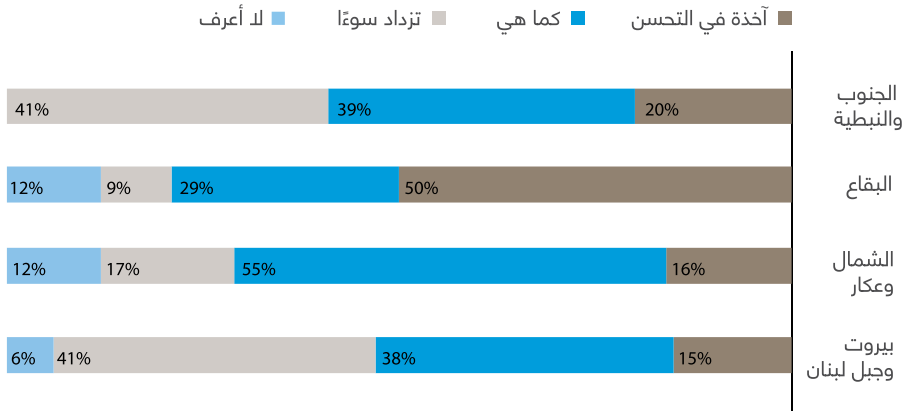

وفي المقابلات المتعمقة، ذكرت النساء عمومًا إن العلاقات مع المجتمع المضيف متوترة، مشيرة إلى التنافس على الوظائف والشقق السكنية وغيرها من الموارد. وعلى نحو مماثل، في الدراسة الكمية التي أُجريت، كان أكبر مصدر للتوتر بين المجتمعات المضيفة واللاجئين هو التنافس على الوظائف، حيث اعتبرته 37% من النساء المصدر الرئيسي لإثارة التوتر، فيما عزت 8% من النساء الأمر إلى الاختلافات الثقافية، وأشارت 7% إلى المنافسة على الموارد.

الوعي العام بالخدمات الخاصة باللاجئين السوريين في لبنان والوصول إليها

في سياق دراستنا، تباينت درجة الوعي بالخدمات المقدمة للاجئين السوريين في لبنان بشكل كبير حسب نوع الخدمة، وكذلك الموقع الجغرافي للنساء اللائي شملتهن الدراسة. وقالت الغالبية العظمى من النساء (97%) إنهن على دراية بواحدة على الأقل من الخدمات التي سألت عنها الدراسة. وكما هو مبين في الشكل (17) أدناه، كانت الخدمات الأكثر انتشارًا هي الرعاية الصحية والتعليم والمساعدات الغذائية والمساعدات النقدية. وقد كان الوعي بالخدمات أعلى في المناطق الريفية والمستوطنات العشوائية بشكل عام.

الشكل (17):

مستويات الوعي الكلي حسب نوع الخدمة

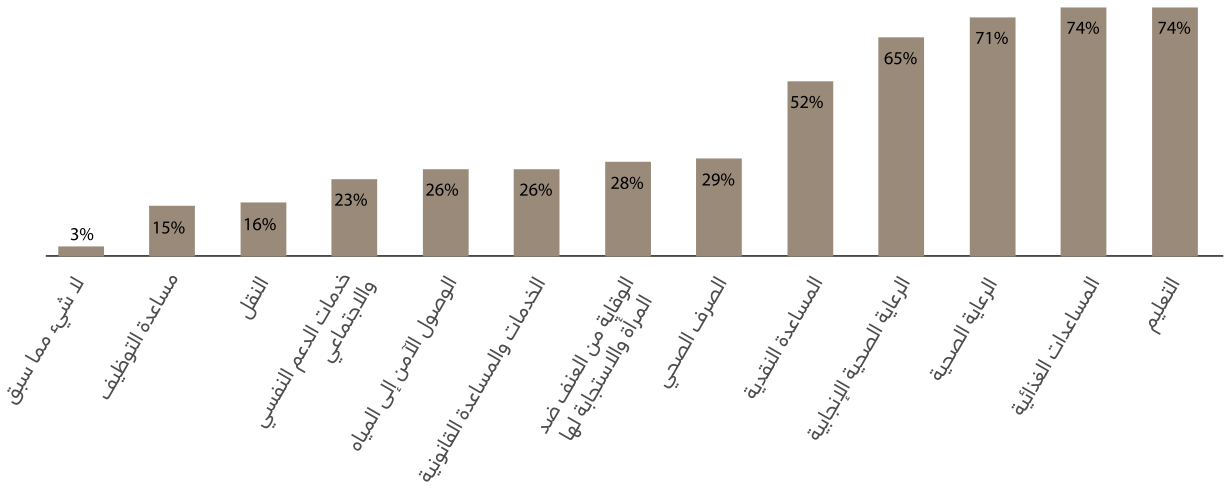

كانت مستويات الاستخدام أقل بكثير من مستويات الوعي بوجود مساعدات المعونة: الرعاية الصحية والتعليم والمساعدات الغذائية. وقالت 12% فقط من النساء إنهن لم يصلن إلى أي من الخدمات التي تمت مناقشتها. وارتفع هذا العدد إلى 20% في الجنوب والنبطية. بالإضافة إلى ذلك، فقد استفادت النساء في الأسر المعيشية التي تعيلها إناث على الأرجح وليس النساء في الأسر المعيشية التي يعيلها ذكور من خدمة واحدة على الأقل، وقالت 7% فقط من النساء اللائي يعشن في أسر تعيلها نساء إنهن لم يحصلن على أية خدمات، مقابل 15% من النساء اللائي يعشن في أسر يعيلها ذكور. وينعكس ضعف مستويات الاستخدام في الدراسة النوعية، حيث قالت النساء إنهن

الشكل (18):

الوصول إلى الخدمات حسب نوع الخدمة

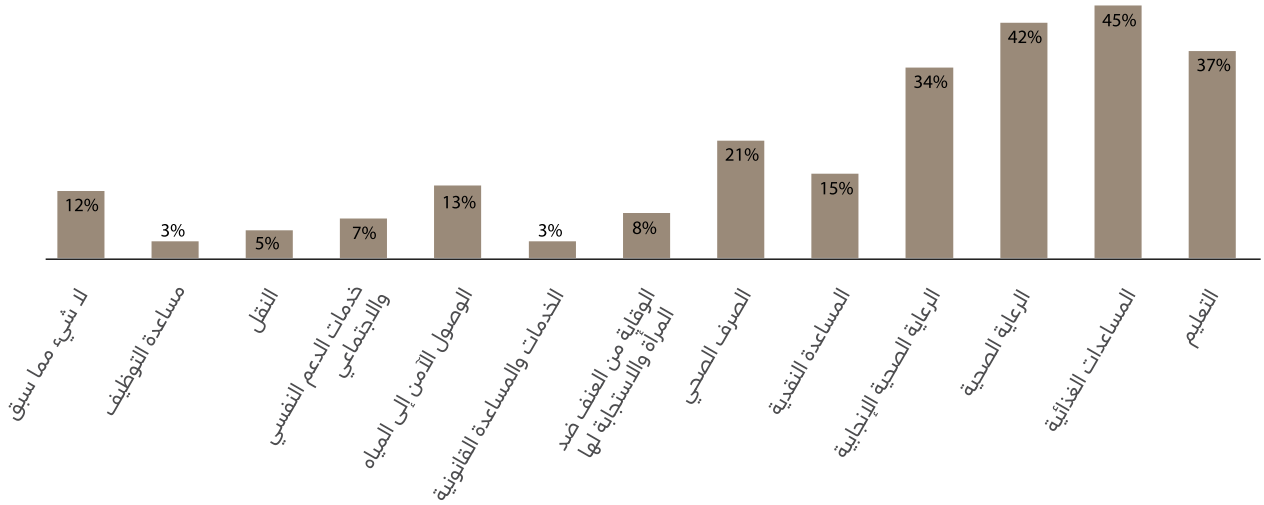

حاولن في كثير من الأحيان الحصول على المساعدة من المنظمات الإنسانية ولكنهن إما لم يكن في مقدورهن الاتصال، أو أُخبِرن أنهن غير مؤهلات، أو أن المنظمة لم تعاود الاتصال بهن أبدًا.

"عندما يتعلق الأمر بوكالات الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة، ذهبت عدة مرات في محاولة للحصول على شيء من هذه الخدمات لكنهم قالوا لي إننا لسنا مؤهلين. لقد تواصلت مع العديد من المنظمات غير الحكومية، ولكنهم جميعًا رفضوا مساعدتنا." — زينة

وقد ذكرت النساء اللائي استفدن من الخدمات بشكل عام إنها قد لبّت احتياجاتهن إلى حد ما. وينطبق هذا بشكل خاص على النساء اللائي تمكَّنَ من الوصول إلى الدعم النفسي وخدمات الوقاية من العنف ضد المرأة، وكذلك الوصول إلى المياه والصرف الصحي، كما هو مبين في الشكل (19) أدناه.

أشارت 93% من المستجيبات إلى الأمم المتحدة باعتبارها الجهة التي تقدم الخدمات إلى اللاجئين.

الشكل (19):

الاحتياجات التي تمت تلبيتها حسب نوع الخدمة التي تم الحصول عليها

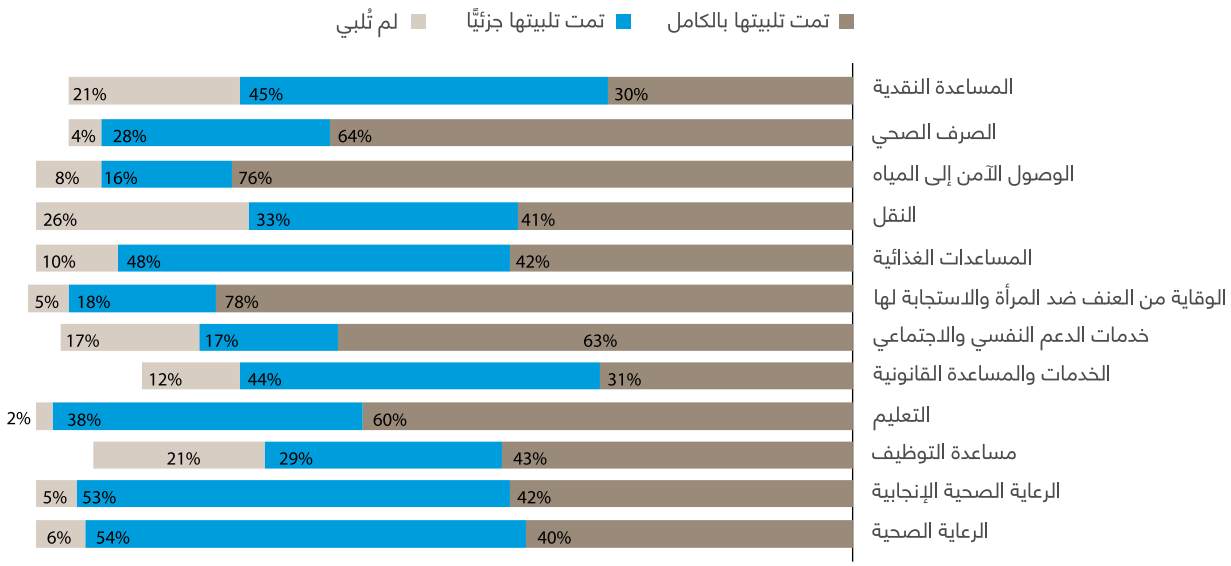

العقبات التي تحول دون الوصول إلى عوامل التمكين المحتَملة

على الرغم من الجهود التي يبذلها مقدمو الخدمات من أجل الوصول إلى الفئات المتضررة، غالبًا ما يواجه اللاجئون عقبات خارجية تحول دون وصولهم إلى الخدمات. وتواجه النساء والفتيات عوائق إضافية تقوِّض وصولهن إلى الخدمات في كل مرحلة من مراحل مسار الوصول: ابتداءً من إمكانية تحديد احتياجاتهن الفردية و/أو العائلية فيما يتعلق بالخدمات، مرورًا بالتعرف على الخدمات المقدّمة، واتخاذ قرار طلب الخدمات، والرحلة للوصول إلى هذه الخدمات، وانتهاءً بتجربة تلقي الخدمات. وعلى الرغم من أن بعض العوائق مرتبطة بالخطوة التي وصل إليها الفرد تحديدًا، إلا أنه ثمَّة عقبات مشتركة بين جميع الخطوات—لا سيّما قلة الوعي والتكلفة الباهظة.[42،43]

" لم يكن الأمر سهلاً عندما سجلنا أسماءنا، بل كانت عملية طويلة استغرقت الكثير من الوقت. أجرينا مقابلة وطرحوا علينا بعض الأسئلة وهذا كل ما في الأمر. ولم اتلقَ الدعم والمساعدة إلا الآن، بعد عامين من التسجيل." — تالا

في هذه الدراسة، أُشير إلى عدم الإلمام بالخدمات المتاحة (10%) ومكان توافرها (20%) باعتباره أكبر العقبات التي تقف أمام الراغبين في الوصول إلى الخدمات الذين لم يتمكنوا من القيام بذلك. وقد كان هذا صحيحًا بشكل متزايد بين النساء كبار السن اللائي شملتهن الدراسة، كما هو مبين في الشكل (20) أدناه. وفي دراسات أخرى، أعربت النساء والفتيات عن شعورهن بالإحباط بسبب عدم وجود معلومات منشورة حول أماكن توافر الخدمات،[44] كما عكست المقابلات النوعية هذه النتائج.

الشكل (20):

العوائق المرتبطة بالمعرفة التي تحول دون الوصول إلى الخدمات

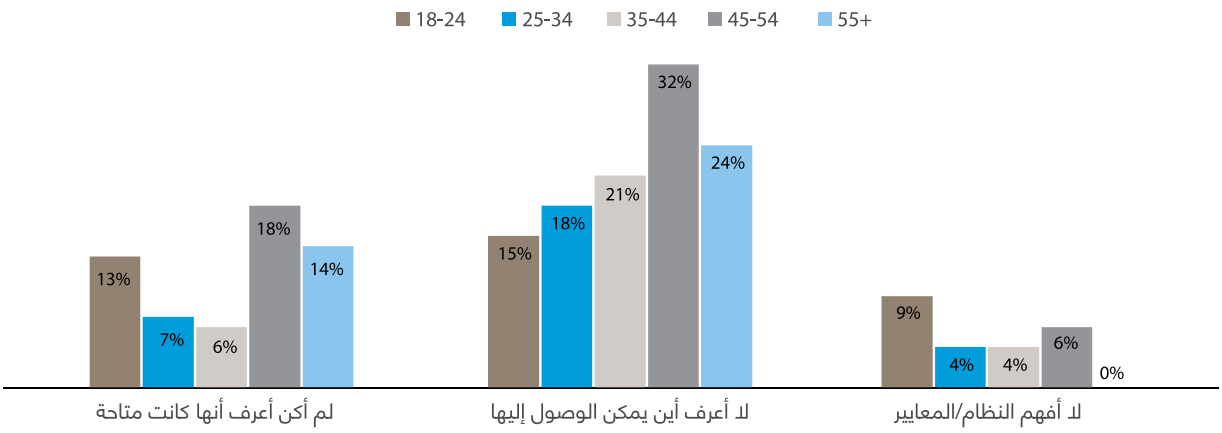

42 IASC, "Syria Crisis Common Context Analysis Update, August 2015," August 2015, http://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syria-crisis-common-context-analysis-update-august-2015.

43 للمزيد من المناقشة راجع استعراض الأدبيات Overview of Issues Affecting Women and Girls as a Result of the Syria Crisis و Enabling Factors and Barriers to Access of Humanitarian Services Across All Countries

44 Zeina Zaatari, "Unpacking Gender: The Humanitarian Response to the Syrian Refugee Crisis in Jordan." New York: Women's Refugee Commission, March 2014. http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UnpackingGender-WRC.pdf, 13.

وقد أُشير إلى التكاليف باعتبارها عقبة رئيسية أخرى: أفادت 14% من اللاجئات أنهن لا يستطعن تحمل تكاليف مقدِّم الخدمة. وكان هذا هو الحال بشكلٍ خاص بالنسبة للنساء غير المتزوجات (32%، مقابل 13% من النساء المتزوجات)، والنساء اللائي وصلن إلى لبنان مؤخرًا (26% من اللائي وصلن في الأشهر الستة الماضية، مقابل 13% من اللائي أقمن في لبنان لأكثر من ستة أشهر). وذكرت 21% من النساء اللائي اردْن الوصول إلى الخدمات ولكنهن لم يتمكنّ من ذلك إن تخفيض التكلفة سيساعدهم في الوصول إلى الخدمات. ورأت 33% من النساء ضرورة توفير الخدمات مجانًا حتى يتمكنّ من الوصول إليها.

الشكل (21):

الحواجز المتعلقة بالنقل التي تحول دون الوصول إلى الخدمات

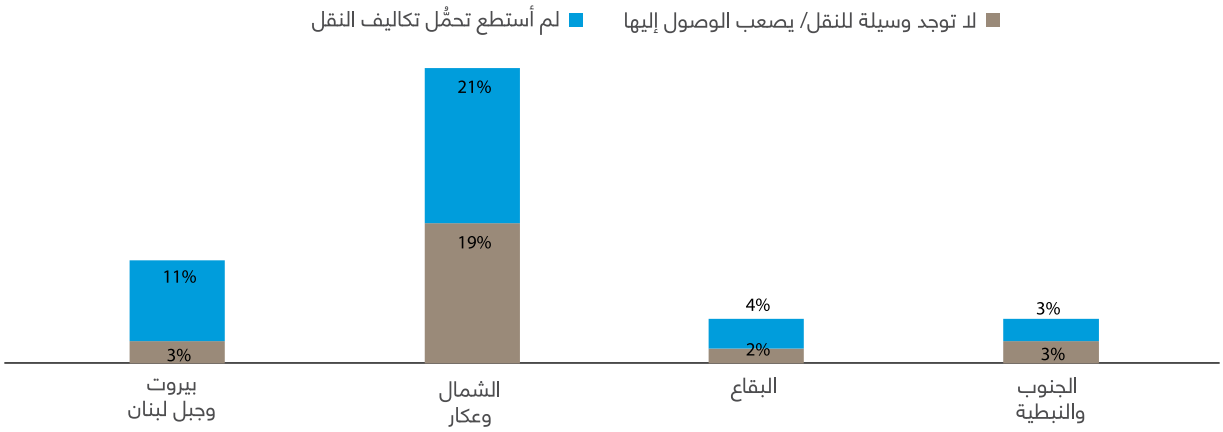

وتتفق هذه النتائج مع الأبحاث السابقة حول إمكانية الوصول الجغرافي: نظرًا للتحديات التي تواجهها المرأة في الوصول إلى الأماكن العامة—لأسباب تتعلق بالسلامة أو التكاليف—فإن خدمات الرعاية الشاملة التي تأتي مباشرة إلى اللاجئين دون اشتراط السفر لتلقي الخدمات قد أثبتت فعاليتها بدرجة كبيرة بالنسبة لوصول المرأة إلى طائفة من الخدمات على نحوٍ آمن.[45، 46]

"أحتاج إلى الإمدادات والمساعدة من إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية عبر قنوات محددة دون الحاجة إلى التنقل لأننا نخشى التعرض للاعتقال. وإذا ما تم تزويدنا بالإمدادات بصفة منتظمة، حتى وإن كان ذلك كل شهرين، فسيكون ذلك مفيدًا للغاية." — ريما

دعت بعض التقارير السابقة إلى تقديم خدمات منفصلة حسب النوع الاجتماعي بهدف تعزيز الوصول إليها،[47] ولكن النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة تتعارض مع ذلك. فقد أفادت 4% فقط من النساء أنه إما وجود مقدمي خدمات

"عرِفت بأمر منظمة تقدم التبرعات من خلال الأمم المتحدة. فأعطوني عنوان موقع إلكتروني كي املأ الطلب من خلاله. ولكن ذلك تطلب وجود جهاز كمبيوتر محمول وطابعة. ولم يكن هذا ممكنًا. وبالتالي، لم نحصل على أي منح." — زينة

وقد كان الوصول فعليًا إلى الخدمات في بعض المناطق أكثر صعوبة من غيرها، كما هو مبين في الشكل (21) أدناه. وذكرت واحدة من كل 10 نساء (10%) إنها لا تستطيع تحمُّل تكاليف الانتقال من أجل الوصول إلى مواقع الخدمات. وفي جميع أنحاء لبنان، أشارت النساء إلى أن الخدمات الواقعة في أماكن مناسبة (13%) والخدمات المتنقلة (12%) من شأنها تحسين الوصول.

45 Zaatari
46 Pamela Lilleston et al, "In Brief: Reaching Refugee Survivors of Gender-Based Violence," International Center for Research on Women, 2016. https://www.icrw.org/publications/in-brief-reaching-refugee-survivors-of-gender-based-violence/.

47 K Boswall, RA Akash RA, "Personal Perspectives Of Protracted Displacement: An Ethnographic Insight Into The Isolation And Coping Mechanisms Of Syrian Women And Girls Living As Urban Refugees In Northern Jordan." Intervention. 2015;13(3).

من الإناث أو توفير بيئة مخصصة للإناث فقط من شأنه تسهيل وصولهن إلى الخدمات. وعندما سُئِلن عما سيمكّنهم من الوصول إلى الخدمات، قالت نسبة كبيرة من المستجيبات (35%) إنهن لا يعرفن ما يمكن أن يساعد.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد يتأثر الوصول إلى التعليم على وجه الخصوص بالعوائق المؤسسية التي يواجهها الطلاب السوريون: معظم الطلاب السوريين يتحدثون اللغة العربية فقط، في حين أن الدراسة في نظام التعليم اللبناني لا تكون باللغة العربية فقط، بل الفرنسية والإنجليزية أيضًا، مما يتسبب في تخلُّف العديد من الطلاب السوريين دراسيًّا أو تركهم الدراسة.[48] وفي عام 2014، أفاد عدد من المراهقين السوريين من الذكور والإناث في لبنان بوجود عقبات متوسطة إلى كبيرة في مجال التعليم،[49] في حين لم يشر نظراؤهم في المجتمع المضيف إلى أية عقبات تُذكر.[50]

48 Lorraine Charles and Kate Denman, "Syrian and Palestinian Syrian Refugees in Lebanon: The Plight of Women and Children," Journal of International Women's Studies, 2013;14(5): 98.

49 أنواع العقبات المتصوَّرة غير محددة

50 Mercy Corps, "Syrian Adolescents: Their Tomorrow Begins Today," Portland, Oregon: 2014, 15.

مصادر المعلومات عن الموارد والخدمات الإنسانية

وصلت النساء إلى المعلومات المتعلقة بالخدمات المتاحة في الأساس من خلال أصدقائهن وعائلاتهن (45%)، والرسائل النصية (58%)، والتلفاز (9%). وأفادت قرابة نصف النساء (45%) بحصولهن على المعلومات من خلال الأصدقاء والعائلة. وتختلف هذه السلوكيات باختلاف المنطقة، كما هو مبين في الشكل (22) أدناه.

الشكل (22):

مصادر المعلومات الرئيسية حول الخدمات الإنسانية

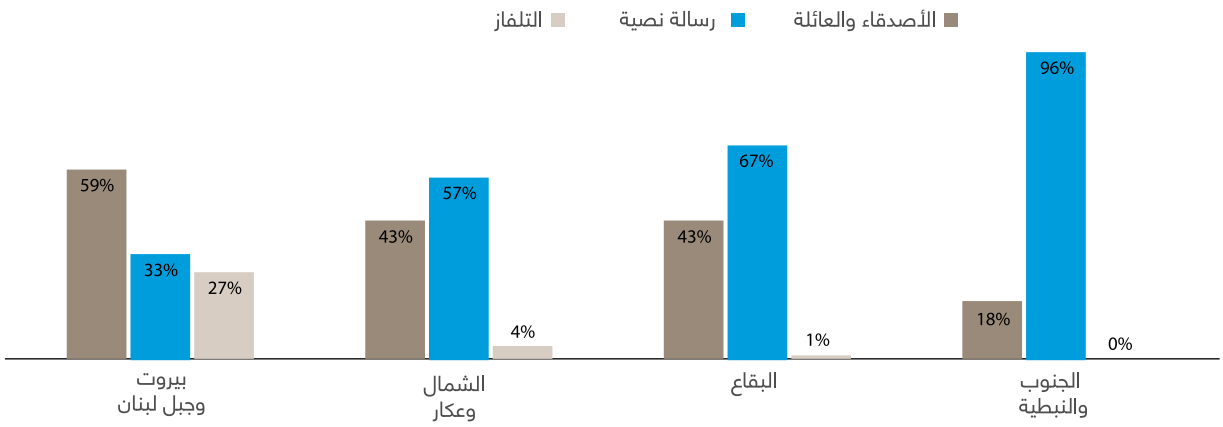

وفي المقابلات المتعمقة التي أُجريت، ذكرت النساء إنهن سمعن عن معظم الموارد والخدمات من خلال الحديث الشفهي. كما أفادت بعض النساء بأنهن قد تلقين رسائل نصية من بعض المنظمات بشأن الحصول على الموارد والخدمات، وإن كانت لم تثمر عن شيء.

وذكر العدد الأكبر من النساء (90%) إن الرسائل النصية جديرة بالثقة أكثر من الأصدقاء والعائلة (79%)؛ ومع ذلك، فقد اعتُبر المصدران أكثر جدارة بالثقة من التلفاز (59%). وكانت النساء بشكل عام أقل ثقة في الرسائل النصية مع تقدمهن في السن، حيث رأت 92% من النساء دون سن 35، و89% من النساء بين سن 35 و44، و82% من النساء 45 وما فوق أنها موثوقة.

الرعاية الصحية

يمثّل الوصول إلى الرعاية الصحية حاجة ماسة لدى جميع اللاجئين. وقد وجدت دراستنا أنه على الرغم من أن النساء مُلمَّات إلمامًا عامًّا بخدمات الرعاية الصحية المتاحة لهن، يجب التغلب على العوائق الرئيسية من حيث القدرة على تحمل التكاليف وتلبية الاحتياجات حتى يتمكن عدد أكبر من النساء من الوصول إليها.

وبشكل عام، كان الوعي بخدمات الرعاية الصحية المتاحة أعلى بكثير بالنسبة لرعاية الصحة العامة (71%) ورعاية الصحة الإنجابية (65%) مقارنة بخدمات الدعم النفسي أو النفسي الاجتماعي (23%). وقد زاد الوعي بشكل عام كلما ارتفع المستوى التعليمي للمستجيبات، وانخفض مع تقدم العمر.

وعلى نحوٍ مماثل، كانت نسبة النساء اللائي استفدن من خدمات الرعاية الصحية أعلى فيما يتعلق برعاية الصحة العامة (42%) ورعاية الصحة الإنجابية (34%) عنها فيما يتعلق بخدمات الدعم النفسي أو النفسي الاجتماعي (7%).

وقد استفادت من خدمات رعاية الصحة الإنجابية بوجه خاص كل من النساء المتزوجات (38%، مقابل 11% من النساء غير المتزوجات) والنساء اللائي يعشن في المستوطنات العشوائية (40%، مقابل 28% من النساء اللائي يعشن في المستوطنات الرسمية).

وقد تباين توافر الرعاية الصحية ومدى الاستفادة منها باختلاف الموقع الجغرافي، حيث كانت احتمالات علم النساء في بيروت وجبل لبنان بالخدمات أو حصولهن عليها أقل من النساء في المناطق الأخرى، كما هو مبين في الشكل (23) أدناه.

الشكل (23):

الوعي بخدمات الرعاية الصحية والوصول إليها

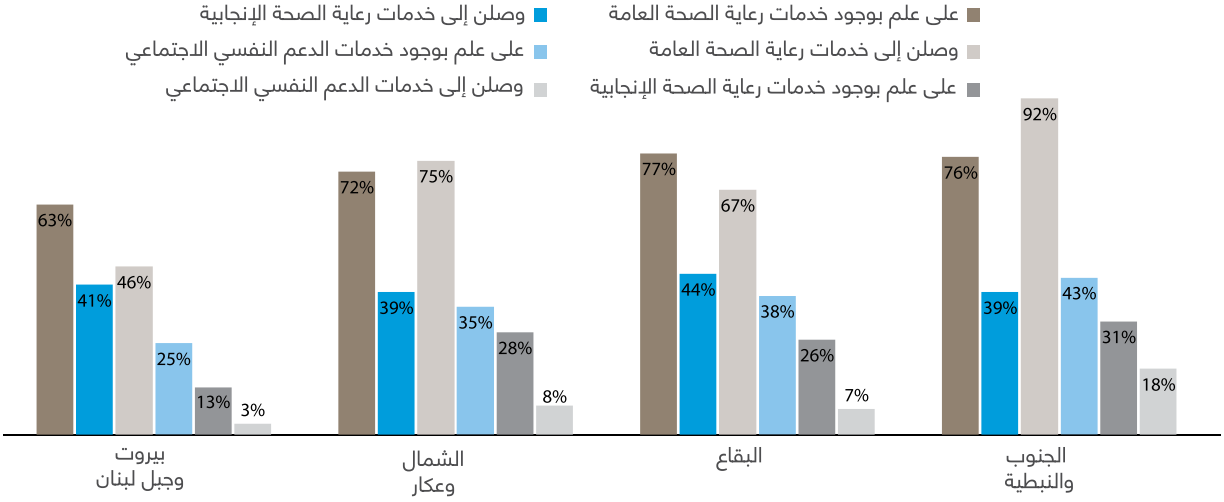

وأكدت المقابلات النوعية أن الرعاية الصحية هي الخدمة الوحيدة التي كان جميع النساء يعلمن أنها تقدم إلى اللاجئين السوريين في لبنان، وإن كانت لم تصلهن جميعهن. وذكرت النساء إن تكلفة العلاج والدواء كانت مرتفعة، مما منعهن أو أفراد أسرهن من طلب الرعاية في بعض الأحيان.

وفي دراسات سابقة، أشار نسبة كبيرة للغاية (85%) من اللاجئين السوريين في لبنان إلى ضعف الصحة النفسية على وجه الخصوص؛[51] وهذا ما يثير القلق إذ يظهر البحث نفسه أن 9% فقط من اللاجئات السوريات في لبنان من الناجيات من العنف قد استفدن من خدمات الصحة النفسية.[52] وفي دراستنا النوعية، أعربت النساء عن حاجتهن إلى خدمات الدعم النفسي بغض النظر عما إذا كن قد عانين من العنف، حيث أشرن إلى الضغوط المتمثلة في اضطرارهن إلى مغادرة منازلهن وعجزهن عن تلبية احتياجاتهن الأساسية في لبنان.

"أحتاج إلى الدعم العقلي والنفسي، أحتاج إلى شخص يستمع لي كلما شعرت بالقلق والتوتر. في الوقت الحالي لا يوجد لدي من ألجأ إليه. يجب توفير هذا لجميع اللاجئين السوريين في لبنان." — ريما

ولكن في هذه الدراسة كان معدل وصول الأسر المعيشية التي واجهت مشاكل تتعلق بسلامتها إلى خدمات الدعم العقلي والنفسي أعلى. ولم تتمكن سوى 6% فقط من النساء اللائي لم تعان أسرهن من مشاكل تتعلق بالسلامة من الاستفادة من خدمات الصحة العقلية، مقابل 10% من اللائي عانى أحد أفراد أسره من مشاكل تتعلق بالسلامة، و19% من النساء اللائي واجهت أحد أفراد أسرهن من الإناث نفس المشكلة، مما يشير إلى قدرة بعض النساء على الحصول على الدعم الذي يحتجنه.

ويتفق معدل الاستفادة من خدمات رعاية الصحة الإنجابية للمشاركات في هذه الدراسة مع البيانات الموجودة حول الاستفادة من خدمات المخاض والولادة، والتي تُظهر أن معظم اللاجئات اللائي يلدن في لبنان يمكنهن الولادة في المستشفيات (82%)، مقابل 6% في المنزل.[53]

ولكن هذه الإحصاءات تشير فقط إلى النساء اللائي يلدن في لبنان، وقد تم الإبلاغ سابقًا عن أنه في كثير من الأحيان، ستعود اللاجئات الحوامل إلى سوريا، حيث يصعب الوصول إلى خدمات المخاض والولادة[54] بسبب ارتفاع التكاليف.[55] كما أظهرت الدراسات أن 26% فقط من النساء اللائي أنجبن في العامين السابقين قد تلقين رعاية ما بعد الولادة،[56] مما يشير إلى وجود بعض أوجه القصور في الخدمات الإنجابية التي تحصل عليها النساء.

وعلاوة على ما سبق، ذكرت بعض النساء إنهن يجدن صعوبة في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية اللازمة بسبب الموقع الجغرافي وارتفاع التكاليف. وقالت 18% من النساء إنهن كُن يرغبن في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية العامة ولكنهن فشلن. ويتماشى هذا مع الأدبيات الموجودة التي تفيد بأن 16% من اللاجئين السوريين أبلغوا عن حاجتهم للرعاية الصحية الأولية في الأشهر الستة الماضية ولكنهم لم يتمكنوا من الوصول إليها، بسبب التكلفة بالدرجة الأولى.[57] وذكرت 7% من النساء إنهن كُن يرغبن في الوصول إلى خدمات رعاية الصحة الإنجابية، ولكنهن لم يستطعن. وقد كانت هؤلاء النساء أقل تعليمًا. وقد تعذر وصول 2% من النساء إلى خدمات الصحة النفسية رغم تعبيرهن عن رغبتهن في القيام بذلك.

"كان أخي في وضع مالي جيد في بداية الأمر. ولكنه فقد وظيفته نتيجة لتعرضه لنوبة قلبية قضى على إثرها 3 أيام في غرفة الطوارئ. وقالوا إنهم لن يجروا له العملية الجراحية بسبب عدم وجود موافقة من الأمم المتحدة." — زينة

ولمختلف أنواع الرعاية الصحية، تشير هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من ارتفاع التكلفة وغيرها من العوائق التي صارت حقيقة واقعة بالنسبة للكثيرين، فإن معظم اللاجئات في لبنان يمكنهن الوصول جغرافيًّا بشكل عام إلى خدمات الرعاية الصحية.

51 الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة، خطة الاستجابة للأزمة في لبنان: 2017-2020، ص91

52 Masterson, 6.

53 H Tappis, E Lyles, A Burton, S Doocy. "Maternal Health Care Utilization Among Syrian Refugees in Lebanon and Jordan." Matern Child Health J. 2017; 21:1801.

54 Dale Gavlak, "Syrians flee violence and disrupted health services to Jordan," Bull World Health Organ, 2013;91(6):395.

55 R Yasmine, C Moughalian, "Systemic violence against Syrian refugee women and the myth of effective intrapersonal interventions," Reproductive health matters, 2016;24(47): 31.

56 الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة، خطة الاستجابة للأزمة في لبنان: 2017-2020، ص91

57 برنامج الأغذية العالمي، تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان، 2016، ص32

الخلاصة

يكافح اللاجئون السوريون من أجل تلبية حتى احتياجاتهم الأساسية أثناء نزوحهم في لبنان، ولا تعد النساء والفتيات استثناءً من ذلك. بيد أن التحديات التي يواجهونها تتفاقم بسبب أوجه عدم المساواة والمعايير الراسخة المبنية على النوع الاجتماعي، والتي تقيد خياراتهم ووصولهم وفرصهم؛ مما يزيد من مخاطر تعرضهم لانعدام الأمن الغذائي والفقر والعنف والعزلة. وسواء كُن معيلات لأسرهن أم لا، فقد ذكرت غالبية النساء في هذه الدراسة إنهن يتحملن مسؤوليات متزايدة داخل الأسرة منذ اندلاع الأزمة السورية، وغالبًا ما تكون متعلقة بإعالة أُسرهن (سواء أكان ذلك من حيث تأمين المساعدات أو العمل) أو اتخاذ القرارات المالية. وتعد الأسر المعيشية التي ترأسها إناث أسوأ حالاً من معظم أسر اللاجئين المعيشية فيما يتعلق بسبل العيش والدخل والأمن الغذائي والعنف، ولكن في الوقت ذاته، تشير النساء في هذه الأسر إلى تمتعهن بمساحة من الحرية تفوق مساحة النساء في الأسر التي يرأسها ذكور.

وأشارت معظم النساء إلى أن تزايد المسؤوليات قد صاحبته زيادة في الضغط والتوتر، لكن بعض النساء أعربن عن تقديرهن للحصول على فرصة لتعزيز دورهن داخل المنزل وخارجه. وعلى نحو مماثل، تحدثت بعض النساء عن الثقافة الأكثر مرونة في لبنان وكيف منحتهن فرصًا لم تكن لتتاح لهن في سوريا. ومع ذلك، فإن هذا التحول في أدوار ومسؤوليات الأسرة المعيشية قد شكَّل تحديًا للأدوار الاجتماعية القائمة والمبنية على النوع الاجتماعي، مما أضعف الرجال وجعل النساء والفتيات أكثر عرضة للعنف البدني والجنسي والعاطفي داخل الأسرة ومجتمع اللاجئين الأوسع، مما زاد من الضغوط التي يواجهنها.

وبالنسبة لبعض النساء، تمثَّلت هذه المخاطر وما نتج عنها من مخاوف في قيام أزواجهن بتقييد تحركاتهن خوفًا من تعرضهن للعنف الجسدي والجنسي على أيدي المجتمعات المجاورة، وخاصة في الحالات التي لا تستطيع فيها الأسر تحمل تكاليف النقل. وتتحقق هذه المخاوف من خلال قصص النساء اللواتي يتعرضن للإيذاء والاستغلال في أغلب الأحيان على أيدي أولئك الذين يعيشون في محيط أسرهن ومجتمعاتهن المحلية، بما في ذلك المُلاَّك والجيران. ويحول الافتقار إلى الأمان دون مساهمة اللاجئات السوريات في دخل أسرهن المعيشية، والحصول على المساعدات الإنسانية، والاندماج في المجتمعات المحلية المجاورة لهن. وقد كان التحرش اللفظي شائعًا إلى الحد الذي أصبحت فيه النساء والفتيات الآن يتوقعنه، لا سيما في الأماكن التي يتنقلن فيها بمفردهن.

إن أغلب وقائع العنف والمضايقات تترك بلا عقاب. وتشعر العديد من النساء أنهن غير قادرات على الإبلاغ عن العنف لعدة أسباب، من عدم امتلاك وثائق إثبات الهوية المناسبة، أو الخوف من الانتقام أو توجيه اللوم لهن بدلاً من الجاني، أو إجبارهن على العودة إلى سوريا، أو عدم الثقة في السلطات. وإلى جانب الافتقار إلى المساءلة، أفادت النساء بوجود نقص في الخدمات النفسية والاجتماعية الشاملة والجيدة للناجيات من العنف، مما يؤدي إلى استمرار الصدمة النفسية. وقد أبلغت النساء عن وجود حاجة إلى خدمات الصحة النفسية—بشكل أعم واستجابة لواقعة عنف معينة—وهي حاليًا إما مكلفة للغاية أو غير متاحة لهن في الوقت الحالي.

إن الإجهاد الناجم عن اللجوء والخوف الفعلي من العنف داخل محيط الأسرة المعيشية وخارجها، وعدم القدرة على إعالة أسرهن، كلها أعباء تتحملها النساء اللائي شملتهن هذه الدراسة. ومع ذلك، على الرغم من الصراعات التي يواجهنها في اللجوء، فإن العديد منهم يقدرون الفرص المتاحة لهم ويشعرون بالتفاؤل بشأن المستقبل.

"إذا تم تمكين النساء السوريات، سيصبحن قادرات على تحسين أوضاعهن الشخصية وكذلك الأشخاص المحيطين بهن، ولا سيّما أسرهن. وعلى المستوى الكلي، سيكون من الممكن تحسين وضع جميع اللاجئين السوريين إذا حدث هذا." — ريما

المراجع

Boswall K and Akash RA. "Personal Perspectives of Protracted Displacement: An Ethnographic Insight Into The Isolation And Coping Mechanisms Of Syrian Women And Girls Living As Urban Refugees In Northern Jordan." **Intervention**. 2015;13(3):203-215.

Charles L and Denman K. "Syrian and Palestinian Syrian Refugees in Lebanon: The Plight of Women and Children." **Journal of International Women's Studies**. 2013;14(5): 96-111.

Faek, Rasha, "Little Hope of Jobs for Syrians in Lebanon and Jordan," Al Fanar Media, February 25, 2017: https://www.al-fanarmedia.org/2017/02/lebanon-jordan-syrians-face-bleak-employment-future/.

Gavlak D. "Syrians flee violence and disrupted health services to Jordan." **Bull World Health Organ**. 2013;91(6):394-395.

General Directorate of General Security. "Supplementary Fees." http://www.general-security.gov.lb/en/posts/168.

Government of Lebanon. "Lebanon Crisis Response Plan 2017-2020." **ReliefWeb**. January 17, 2017. https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-crisis-response-plan-2017-2020-enar.

Hossain SMM, Kingori J, Harun AA, Leidman E, Bilukha OO. "Nutritional Situation Among Syrian Refugees Hosted in Iraq, Jordan, and Lebanon: Cross Sectional Surveys." **Conflict & Health**. 2016;10.

Human Rights Watch. "Lebanon: New Refugee Policy a Step Forward." February 14, 2017. https://www.hrw.org/news/2017/02/14/lebanon-new-refugee-policy-step-forward.

Inter-Agency Standing Committee. "Syria Crisis Common Context Analysis Update, August 2015." August 2015. http://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syria-crisis-common-context-analysis-update-august2015.

International Labour Organization (ILO). "Assessment of the Impact of Syrian Refugees in Lebanon and Their Employment Profile." 2013. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_240134.pdf.

Jacobs T and Le Borgne E. "Lebanon - Promoting Poverty Reduction and Shared Prosperity: Systematic Country Diagnostic." **The World Bank**. 2016. http://documents.worldbank.org/curated/en/951911467995104328/Lebanon-Promoting-poverty-reduction-and-shared-prosperity-systematic-country-diagnostic.

Karasapan O. "Syrian Refugees and the Promise of Work Permits." **Brookings Institute**. June 20, 2016. https://www.brookings.edu/blog/future-development/2016/06/20/syrian-refugees-and-the-promise-of-work-permits/.

Lilleston P et al. "In Brief: Reaching Refugee Survivors of Gender-Based Violence." **International Center for Research on Women**. 2016.

Limoges B. "Thousands of Syrians face eviction from Lebanon camps." Al-Jazeera News, April 16, 2017. http://www.aljazeera.com/indepth/features/2017/04/thousands-syrians-face-eviction-lebanon-camps-170415042553730.html.

Masterson AR, Usta J, Gupta J, Ettinger AS. "Assessment Of Reproductive Health And Violence Against Women Among Displaced Syrians In Lebanon." **BMC Womens Health**. 2014;14(1):25.

Mercy Corps. "Syrian Adolescents: Their Tomorrow Begins Today." Portland, Oregon, 2014.

Midgley T and Eldebo J. "Under Pressure: The Impact of the Syrian Refugee Crisis on Host Communities in Lebanon." Advocacy report. World Vision Lebanon. 2013.

REACH. "Assessing Water, Sanitation and Hygiene needs of Syrian Refugees in Lebanon." February 3, 2015. http://www.reach-initiative.org/assessing-wash-needs-and-practices-of-syrian-refugee-households-in-lebanon.

Sadek G. "Legal Status of Refugees: Egypt, Jordan, Lebanon, and Iraq." Library of Congress. December 2013. https://www.loc.gov/law/help/refugees/legal-status-refugees.php.

Samari G. "Syrian Refugee Women's Health In Lebanon, Turkey, And Jordan And Recommendations For Improved Practice." **World Medical & Health Policy**. 2017;9(2):255-274.

Talhouk R, Mesmar S, Thieme A, et al. "Syrian Refugees and Digital Health in Lebanon: Opportunities for Improving Antenatal Health." CHI'16 Conference on Human Factors in Computing Systems. San Jose, CA. 2016. https://www.microsoft.com/en-us/research/wp-content/uploads/2016/07/p331-talhouk.pdf.

Tappis H, Lyles E, Burton A, Doocy S. "Maternal Health Care Utilization Among Syrian Refugees in Lebanon and Jordan." **Maternal Child Health J.** 2017; 21:1798–1807.

The Danish Refugee Council. "Stand and Deliver: Urgent action needed on commitments made at the London Conference on year on." January 20, 2017. https://i.stci.uk/sites/default/files/libraries/Stand%20and%20Deliver%20digital.pdf

UN Relief and Works Agency, "Where We Work: Lebanon," 2014, https://www.unrwa.org/where-we-work/lebanon.

UNHCR. "Syria Regional Refugee Response Inter-agency Information Sharing Portal: Regional Overview." Updated September 18, 2017. http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php.

UNHCR. "Syrian Refugees in Lebanon: Government Policy and Protection Concerns." http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2014_2019/documents/droi/dv/94_restrictedbriefingnote_/94_restrictedbriefingnote_en.pdf.

UNHCR. "2017 End Year Statistical Dashboard." February 7, 2018. http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=15060.

World Food Programme. "Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon, 2016." December 16, 2016. http://documents.http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp256922.pdf.

Yasmine R, Moughalian C. "Systemic violence against Syrian refugee women and the myth of effective intrapersonal interventions." **Reproductive health matters**. 2016;24(47):27-35.

Zaatari Z. "Unpacking Gender: The Humanitarian Response to the Syrian Refugee Crisis in Jordan." New York: Women's Refugee Commission. March 2014. http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UnpackingGender-WRC.pdf.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هي هيئة منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتعد الهيئة النصير العالمي لقضايا المرأة والفتاة، حيث أُنشأت لغرض تسريع وتيرة التقدُّم في تلبية احتياجاتهن على الصعيد العالمي.

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وضع معايير عالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين؛ إذ تعمل مع الحكومات والمجتمع المدني على وضع القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لتنفيذ هذه المعايير. وتقف الهيئة وراء مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة، مع التركيز على خمسة مجالات ذات أولوية: تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها؛ إنهاء العنف ضد المرأة؛ إشراك المرأة في جميع جوانب عمليات السلام والأمن؛ تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة؛ وجعل المساواة بين الجنسين هدفًا أساسيًّا في التخطيط والميزنة الإنمائية الوطنية. كما تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنسيق ودعم عمل منظومة الأمم المتحدة في تعزيز المساواة بين الجنسين.

UN WOMEN

Planet 50-50 by 2030
Step It Up for Gender Equality

220 East 42nd Street
New York, New York 10017, USA
Tel: +1-646-781-4400
Fax: +1-646-781-4444
www.unwomen.org
www.facebook.com/unwomen
www.twitter.com/un_women
www.youtube.com/unwomen
www.flickr.com/unwomen